

## دور بيئة الائتمان المحلي في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

د. سهى المغاوري جوهري

مدرس وقائم بأعمال قسم الاقتصاد

بكلية الاقتصاد والإدارة - جامعة ٦ أكتوبر

### المقدمة:

تدور الدراسة حول دور بيئة الائتمان المحلي في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، فعندما تُركّز إستراتيجيات عمل البنك المركزي على مساندة مختلف القطاعات الاقتصادية، ستأتي الأخيرة بدورها في دعم الإيرادات العامة للدولة؛ ممّا له دور فعّال وأساسي في الحدّ من عجز الموازنة العامة، ومؤشّرات ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، والذي خلق منافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص على حجم السيولة المطروحة التي يُدير القطاع المصرفي طرق توظيفها وإجراءات الحصول عليها.

وبشكل خاص نجد أنّ المُمَوَّل الأساسي لكلّ عمليات العجز في الموازنة يتمّ من خلال نظام الكيان الأساسي الذي يشمل حوالي ١٤ بنكاً عاملاً في السوق، وهو مُحوَّل له تغطية العطاءات المرتبطة بالأذون وبسندات الخزّانة التي تقوم بطرحها وزارة المالية؛ من أجل تغطية الفجوة القائمة ما بين نفقات الدولة العامة وإيراداتها.

والدولة ستقوم بتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض، مع العلم بأنّ زيادة معدلات العجز لن تؤثر على بيئة الاستقرار المالي على الأجل القصير، ومع توقّف عمليات بيع القطاع العام (الخصخصة) التي كانت تعتمد عليها الدولة في تمويل جزء كبير من عجز الموازنة العامة، وبالرغم من المؤشّرات التي تُعزّز جانب الحكومة في المنافسة مع القطاع الخاص في الحصول على الائتمان الممنوح من جانب الجهاز المصرفي.

وأكدت القيادات البنكية على أنّ الجهاز المصرفي يستطيع تغطية التمويل اللازم من قِبَل الحكومة؛ من أجل تغطية عجز الموازنة المتزايد، أو من قِبَل القطاع الخاص؛ من أجل تنفيذ مختلف الاستثمارات والتوسّعات، وبالنظر إلى حجم السيولة في

الجهاز المصرفي والذي تجاوز ٦,٧٠٨ تريليونات ج.م في يوليو ٢٠٢٢، وهذا يُمكن البنوك من تمويل أي قروض مطلوبة، خاصة أن نسبة الإقراض إلى نسبة الإيداع لم تتخطها حسب تقرير البنك المركزي، مما يُحقق عائداً مناسباً على أموال العملاء في الجهاز المصرفي.

### موضوع البحث:

تُركز رؤية البحث وموضوعه على تمويل القطاعات الاقتصادية كبديل لسد عجز الموازنة بسيولة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان المحلي للقطاع العام والخاص؛ من أجل دعم عجز الموازنة العامة بشكل غير مباشر، من خلال تعزيز إيرادات الأول العامة، وتوجيه السيولة إلى مشروعات التنمية الاقتصادية القائمين عليها والتي نهدف لتحقيقها، والجهاز المصرفي قادر على تغطية مختلف الطلبات التمويلية من قبل الحكومة أو من قبل القطاع الخاص.

ويترتب على ذلك ارتفاع معدل الاستثمارات البنكية، خاصة في ظل انخفاض فرص الاستثمار بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فستحوّل البنوك استثمار أموالها عن طريق إصدار السندات والأذون؛ من أجل تغطية عجز الموازنة العامة، وهذا لا يؤثر على استمرار دعم القطاع الخاص من قبل الجهاز المصرفي من خلال توفير التسهيلات الائتمانية، فهو بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، مع تطبيق سياسة الحذر في التوسع الائتماني، ودون التأثير على مراكز البنوك المالية وحجم السيولة بداخلها.

### أهمية البحث:

تدور أهمية البحث حول مجموعة من المحاور، وهي:

- أ. رفع القدرة التنافسية للقطاع الخاص والعام من خلال دعم القطاع المصرفي لهما.
- ب. دعم عجز الموازنة العامة من خلال منح الائتمان المحلي للمشروعات التنموية.
- ت. دفع عجلة الاقتصاد من خلال تعزيز إيرادات مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ث. خلق تمويل مناسب للمشروعات التي تُساهم بشكل كبير في دعم السيولة البنكية مرة أخرى.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى أمرين رئيسين، وهما:

أ. تعزيز دور الائتمان المحلي في دعم المشروعات التنموية ذات الإيرادات العامة المرتفعة.

ب. الحفاظ على المركز المالي والسيولة في الجهاز المصرفي، وضمان تجديدها.

### تساؤلات البحث:

أ. ما هو الائتمان المحلي؟

ب. إلى أي مدى ينعكس النهوض بالمركز المالي على حجم الإنتاجية، والحصة التصديرية؟

ت. إلى أي مدى ينعكس النهوض بالمركز المالي على رفع القدرة على توفير النقد الأجنبي، وتحقيق النمو الاقتصادي؟

ث. ما هي أهم المشروعات التي استفادت بمبادرات الجهاز المركزي؟

ج. ما هي أكثر السبل فاعلية في معالجة عجز الموازنة: توجيه السيولة مباشرة لسدّها أم توجيه السيولة لمشروعات تنموية تُوفّر للدولة إيرادات عامة؟

ح. ما هي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام والخاص؟

خ. ما هي سبل الحفاظ على المركز المالي للجهاز المصرفي؟

### حدود البحث:

أ. الحدود الزمانية:

تمتد الدراسة من عام ٢٠١٩م إلى عام ٢٠٢٢م.

أ. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على تناول الجهاز المصرفي المصري وعجز الموازنة العامة في مصر.

**فرضيات البحث:**

تضع الدراسة مجموعة من الفرضيات المتعلقة بـ:

- أ. إمكانية تأثر حجم الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص من تمويل عجز الموازنة العامة.
- ب. التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص من شأنه رفع مساهمتهم في الإيرادات العامة للدولة.
- ت. منافسة كل من القطاع العام والخاص على الائتمان المحلي من شأنه المساهمة في معالجة عجز الموازنة العامة.
- ث. حجم السيولة في القطاع المصرفي من شأنه دعم عجز الموازنة من خلال توظيفه في مختلف المشروعات التنموية.

**الدراسات السابقة:****الدراسة الأولى:**

تمويل عجز الموازنة يُحاصر نشاط ائتمان القطاع الخاص:

تطرح الدراسة مؤشرات الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة للعام المالي المقبل فكرة المنافسة بين الحكومة شاملة القطاع العام والقطاع الخاص على السيولة التي يديرها القطاع المصرفي، خاصة أنه الممول الرئيس لعمليات العجز في الموازنة عبر نظام المتعاملين الرئيسيين الذي يضم نحو ١٤ بنكاً عاملة في السوق، منوطاً بها تغطية عطاءات الأذون وسندات الخزنة التي تطرحها وزارة المالية لتغطية فجوة النفقات والإيرادات بالموازنة العامة.

**الدراسة الثانية:**

السياسات الاقتصادية الفعّالة ودورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة المصرية:

تطرح الدراسة معاناة الاقتصاد المصري من العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، والذي أثر بشكل كبير على قدرة الدولة في الإنفاق على الخدمات الأساسية على نحو أضرب بكفاءة الخدمات العامة التي يحصل عليها المواطن من تعليم وصحة، كما لم تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوزيع الدخل، وتحفيز الاستثمار، والتوظيف. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يعاني من خلل في بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة كالزيادة في عجز الموازنة نتيجة زيادة النفقات بمعدلات نمو أعلى من الزيادة في الإيرادات.

### الدراسة الثالثة:

#### عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي:

تطرح الدراسة موضوع عجز الموازنة العامة للدولة، وهو من أهم المواضيع التي يُولي لها الاقتصاديون اهتماماً كبيراً؛ وذلك لما تمثله الموازنة العامة للدولة من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث تُحاول معظم الدول سواء كانت مُتقدمة أو نامية الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي على جميع الأصعدة، خصوصاً ما تعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات والتوازن في الموازنة العامة، لذلك تسعى هذه الدول جاهدة لتنويع إيراداتها وتنميتها من جهة وترشيد نفقاتها من جهة أخرى، إلا أنه من الواضح أن معظم الدول تعاني من مشكلة عجز الموازنة العامة؛ وذلك بسبب التزايد الهائل في نفقاتها العامة ومحدودية إيراداتها، والتي أصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة، ومن جهة أخرى تركز إيراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة، وذلك ما تُعاني منه الدول النامية على وجه التحديد، والجزائر على وجه الخصوص.

### الدراسة الرابعة:

#### عجز الموازنة العامة ومناهج معالجته مع إشارة للتجربة النيوزلندية:

تطرح الدراسة عجز الموازنة العامة، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية؛ يُخصّص المحور الأول لإلقاء الضوء على مفهوم عجز الموازنة ونشأته، والحديث عن أنواعه وأهم مسبباته؛ بينما يأتي المحور الثاني ليناقد الطرق التي تلجأ إليها الدول في تمويل عجز موازاناتها، وما ينتج عنها من آثار ومخاطر، وفي المحور الثالث مناقشة أهم المناهج المتبعة لعلاج العجز المستمر في الموازنة العامة. وأخيراً، تتطرّق الورقة

لتجربة نيوزلندا فى إصلاحها الاقتصادي، فى ضوء المناهج الإصلاحية المطروحة  
لعلاج عجز الموازنة المستمر.

### الدراسة الخامسة:

معالجة العجز فى الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام:

طرحت هذه الدراسة أبرز وأهم ملامح العجز الموازني عبر مرحلتين متناقضتين فى السياسة الاقتصادية المنتهجة بين التوسع الإنفاقي فترة ارتفاع أسعار البترول (٢٠٠٠-٢٠١٤)، والانكماش الاقتصادي بعد الأزمة البترولية منذ سنة ٢٠١٤ إلى يومنا هذا. من خلال إبراز ملامح وأسباب العجز، ثم البحث فى الخيارات التمويلية المتاحة للإنفاق العام وتغطية العجز فى الموازنة العامة. خلصت هذه الدراسة إلى أن الموازنة العامة فى الجزائر عرفت عجزاً دائماً ومستمراً؛ نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة من جهة، ونمو النفقات العامة من جهة أخرى، وعليه حاولت الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بعلاج عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية؛ لما تحدثه من آثار اقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاعتماد على السياسات الاقتصادية الفعالة فى علاج عجز الموازنة العامة، وذلك باستخدام أدواتها المتنوعة.

### خطة البحث:

الفصل الأول: توظيف سيولة الجهاز المصرفي لأوجه الائتمان المحلي.

المبحث الأول: ماهية الائتمان المحلي والتسهيلات الائتمانية.

المبحث الثاني: توجيه السيولة بالقطاع المصرفي لمعالجة عجز الموازنة العامة.

الفصل الثاني: أهم القطاعات الاقتصادية التي وُجّه لها الائتمان المحلي.

المبحث الأول: مبادرات البنك المركزي.

المبحث الثاني: القطاعات الممولة على مستوى أكبر مائة عميل مقترض.

الفصل الثالث: أثر توجيه التسهيلات الائتمانية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول: انعكاس الائتمان المحلي على أداء القطاعات الاقتصادية الممولة منه.

المبحث الثاني: دور القطاعات الاقتصادية فى معالجة عجز الموازنة العامة.

## الفصل الأول

### توظيف سيولة الجهاز المصرفي لأوجه الائتمان المحلي

#### تمهيد وتقسيم:

يُعدُّ الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية للاقتصاد في أي دولة، فتقدّم الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، فهو المحرك والدافع الأساسي لمُختلف الاقتصادات، ويُعرف الجهاز المصرفي بأنه الجهاز الذي يتكوّن من مجموعة من الوسطاء الماليين<sup>(١)</sup>، والذي يتمُّ من خلاله تدفُّق الأموال السائدة والمدّخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تُمثّل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي، ويعمل في إطار عددٍ من السياسات والتوجيهات التي يتولّاها البنك المركزي بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظلّ مجموعة من القوانين المحكمة، ويختلف هيكل الجهاز المصرفي من دولة لأخرى وفق نظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خطّطه وسياساته ووضع برامجه، أو مدى تدخّل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه.

ومن هنا تتّم معالجة موضوع الفصل الأوّل من خلال مبحثين:

المبحث الأوّل: ماهية الائتمان المحلي والتسهيلات الائتمانية.

المبحث الثاني: توجيه السيولة بالقطاع المصرفي لمعالجة عجز الموازنة العامة.

## المبحث الأوّل

### ماهية الائتمان المحلي والتسهيلات الائتمانية

الائتمان المحلي هو مجموع ما يطلبه الجهاز المصرفي من القطاع المحلي، ويشمل كلاً من الاستثمار في الأوراق المالية والتسهيل الائتماني، سواء كان من خلال العملة المحلية أو العملات الأجنبية التي يمنحها الجهاز المصرفي لتلك القطاعات<sup>(٢)</sup>.

(1) Solomon Islands: Requests for Purchase under the Rapid Financing Instrument and Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Solomon Islands IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.44.

(2) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

وفيما يتعلق بالمعاملات الحكومية مع الجهاز المصرفي يتم استبعاد الودائع الحكومية الموجودة لدى الجهاز المصرفي، وذلك لطبيعة هذه الودائع الخاصة؛ فتختلف عن مثيلتها من باقي الودائع الخاصة بباقي القطاعات<sup>(١)</sup>.

وأشار تقرير البنك المركزي المصري إلى ارتفاع معدّل رصيد التسهيل الائتماني الممنوح من قبل المؤسسات المالية بحوالي ٤٤٨,٢ مليار ج.م؛ أي: معدّل الارتفاع يبلغ حوالي ٢٠,٤% خلال المدة الزمنية من شهر يوليو إلى شهر مارس من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٢,٦٤٨ تريليون ج.م في شهر مارس من عام ٢٠٢١<sup>(٢)</sup>.

وأوضح البنك المركزي المصري أنّ الارتفاع الذي حدث خلال هذه المدة كان بسبب<sup>(٣)</sup>:

أ. ارتفاع رصيد التسهيل الائتماني الممنوح من المؤسسات المالية إلى الحكومة بقيمة ٢٥٨,٩ مليار ج.م؛ أي: معدّل الارتفاع يبلغ حوالي ٣٨,٤%.

ب. ارتفاع رصيد التسهيل الائتماني الممنوح من المؤسسات المالية إلى غير الحكومة بقيمة ١٨٩,٣ مليار ج.م؛ أي: معدّل الارتفاع يبلغ ١٢,٤%.

والارتفاع في الرصيد الممنوح إلى غير الحكومة محصّل لرفع هذه الأرصدة بالعملة الوطنية بقيمة تبلغ ٢٥٢,٣ مليار ج.م، ورفع مثيلتها بالعملات الأجنبية بقيمة تبلغ ٦,٦ مليارات ج.م.

فالتوزيع النسبي لرصيد التسهيل الائتماني إلى غير الحكومة في مارس ٢٠٢٠، يوضّح أنّ قطاع الأعمال الخاص حصل على ٥٩% من إجمالي رصيد التسهيل الائتماني<sup>(٤)</sup>.

ويحتلّ القطاع الصناعي قائمة رصيد التسهيل الائتماني؛ أي: أنّه استحوذ على حوالي ٣٠,١% من إجمالي الرصيد، ثم جاء القطاع الخدمي الذي استحوذ على حوالي ٢٥,١%، ثم جاء القطاع التجاري الذي استحوذ على حوالي ١٠,٨%، ثم جاء

(1) Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner: (2021), The Handbook of Credit Risk Management: Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons, p.90.

(٢) عمر إيهاب نافع: الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص: ٦٥.

(٣) توقعات بزيادة الفرص الائتمانية... وخفض الدين العام ضرورة حتمية، انظر:

<https://fra.gov.eg/>

(٤) الائتمان المحلي المقدّم إلى القطاع الخاص، انظر:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>



القطاع الزراعي الذي استحوذ على حوالي ٢ ٪، ثم جاءت باقي القطاعات ومنها القطاع العائلي التي استحوذت على ٢٢ ٪ من إجمالي الرصيد.

فتهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة الائتمان المحلي في مصر بإلقاء الضوء على الفترة الزمنية من عام ٢٠١٩ حتى الوقت الحالي والتوقعات المستقبلية، مع توضيح مجموعة الآثار المترتبة على الائتمان المحلي ومتغيرات النشاط الاقتصادي أثره على النهوض بحجم الإنتاجية ودعم حصص التصدير ورفع القدرة على توفير النقد الأجنبي، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١)</sup>.

فالتغيرات الائتمانية لها دور واضح على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، والسياسة التمويلية بمثابة محرك هام ضمن محركات النشاط الاقتصادي<sup>(٢)</sup>، وكونها أداة من أدوات سياسات النقد؛ فتعتبر ذات فاعلية تتحدد بطريقة أداء الاقتصاد الحقيقي، وقوة تأثير سياسات النقد التي تعتمد على مدى تمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الاستقلالية، ولقد حاولت الكثير من الدول تبني سياسات تمويلية وائتمانية بأجال مختلفة؛ بهدف تحقيق درجة متقدمة في معدل الأداء الاقتصادي<sup>(٣)</sup>.

فيأتي الائتمان المحلي ضمن أولويات السياسة النقدية والائتمانية التي يُحددها البنك المركزي؛ من أجل تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه، بمعنى أنها ذلك الإطار الذي يشتمل على تنظيمات لعملية منح الائتمانيات والتسهيلات المصرفية، والتي تهدف إلى تحديد أولويات الاستثمار بما يضمن تحقيق الربحية المصرفية والانسجام مع الأهداف الإنمائية<sup>(٤)</sup>.

ويؤكد البنك الدولي على أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يُشير إلى الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص كالموارد المتاحة من خلال القروض<sup>(٥)</sup>، ومشتريات

(1) The ACP Investment Facility: Does it Provide Added Value? : (pursuant to Article 287(4), Second Sub-paragraph, TFEU), European Court of Auditors, Publications Office of the European Union, 2015, p.77.

(٢) السيد محمد أحمد السريتي: الاقتصاد الجزئي «الناتج القومي - التدفق الدائري وقطاعات المجتمع - الطلب الكلي - السياسة المالية - التضخم - البطالة». دار التعليم الجامعي، ٢٠١٤، ص: ٤٥.

(3) Roberto de Vera, Yun-hwan Kim : (2013), Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77.

(٤) أحمد عطشان: الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص: ٩٨.

(٥) سيد طه بدوي: دور الجهاز المصرفي في تنشيط القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص: ٣٣.

الأوراق المالية غير أسهم رأس المال، والاعتمادات التجارية، والحسابات المقبوضة الأخرى، والتي تُشكّل أساس المطالبة بالسداد، وتتضمّن هذه المطالبات بالنسبة لبعض الدول الائتمان الموجّه للمؤسّسات العامة<sup>(١)</sup>.

والضمانات في الائتمان المحلي هي إحدى الأسس التي تقوم عليها نظرية القرض المحلي؛ إذ يلتزم المقرض بسداد المبالغ مع الفوائد بطريقة يتمكّن المصرف من خلالها من تحقيق الربحية وتحاشي الخسائر واسترداد أمواله، وينصرف هذا المعنى إلى ما يُعرف بالتسهيلات الائتمانية للقروض المصرفية<sup>(٢)</sup>.

ولمّا كان الهدف من الائتمان المحلي هو تنشيط النظام التمويلي، فإنّه سيكون ضمن منظومة يقودها البنك المركزي في إطار هذا التخصص، ويحتل البنك المركزي قلب النظام التمويلي المنظم، وهو المسؤول عن السيطرة على تغييرات عرض النقد، ومراقبة الأنشطة التمويلية<sup>(٣)</sup>.

ويحظى الائتمان المحلي بأهمية كبيرة في الأسواق العالمية والعربية، وهو مُرتكز أساسي لاستقرار النظام الاقتصادي وتنميته، ويشكّل في الوقت ذاته عامل مخاطرة قد يُصيب الدولة بأزمات اقتصادية يمتدُّ تأثيرها للاقتصاد ككلّ.

فخلال أزمة دول جنوب شرق آسيا كانت الائتمانات المحلية إحدى عوامل التقليل من قدرة إندونيسيا على التخلص من الأزمة، فقد شاعت ظاهرة القروض غير المسدّدة، وكان مُجمل فائض السيولة قد وُظف في أذونات وسندات الخزنة الإندونيسية؛ بسبب ضعف نتائج الائتمان المحلي<sup>(٤)</sup>.

استطاع البنك المركزي المصري أن يُعزّز بيئة الائتمان من خلال اتّخاذه لبعض القرارات الاقتصادية بدون تخطي حدود المخاطرة الأمانة، وبالتالي عدم ظهور خطر نظامي متعلّق بعدم سداد الاقتراض، ونلاحظ أنّ الاقتصاد المصري بمختلف قطاعاته كان له الدور في تحقيق معدّل نمو إيجابي بما فيها القطاعات التي كانت

(1) M. Ayhan Kose, Peter Nagle, Franziska Ohnsorge, Naotaka Sugawara : (2021), Global Waves of Debt: Causes and Consequences, World Bank Publications, p.98.

(٢) عبد العزيز حسوبية، الوجيز في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠، دار محمود للنشر، ٢٠٢٠، ص: ٥٥.

(٣) الحكومة تلتزم بنسبة تمويل عجز الموازنة عبر المركزي، انظر:

<https://fra.gov.eg/>

(4) M. Ayhan Kose, Peter Nagle, Franziska Ohnsorge, Naotaka Sugawara : (2021), Global Waves of Debt: Causes and Consequences, World Bank Publications, p.98.

تُعاني من سلبيات فيروس كورونا الاقتصادية بشكل عام، وسلبيات نقص السيولة بشكل خاص، هذا من ناحية<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى نجد أن القرارات الاقتصادية المتبّعة كان لها الدور الإيجابي في دعم قوة القطاع العائلي الشرائية، حيث ترتّب على ذلك<sup>(٢)</sup>:

أ. انخفاض معدّل التضخّم.

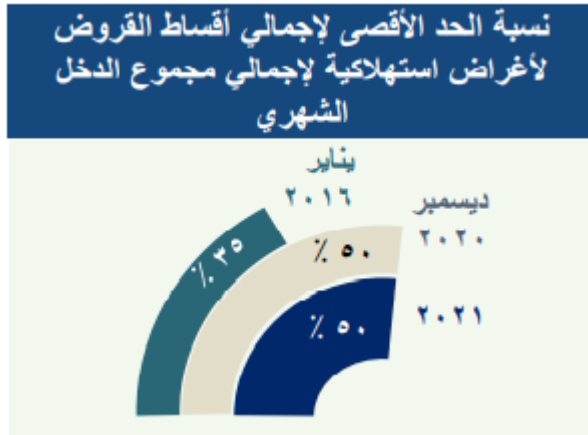
ب. انخفاض معدّل البطالة.

ت. استقرار سعر الصرف.

وكان من أهم القرارات التي اتُّخذت وأثمرت هذه الإيجابيات:

أ. قرار تحديد حدٍّ أقصى لنسبة قسط القرض من إجمالي الدخل الشهري، وذلك منطبق على القرض ذي الهدف الاستهلاكي، وهذا ما يوضّحه الشكل التالي:

شكل رقم (١)



المصدر: <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/EconomicReview.aspx>

EconomicReview.aspx

(1) Roberto de Vera, Yun-hwan Kim : (2013), Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77.

(2) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

ب. خفض سعر الفائدة من أجل تعزيز قدرة القطاع العائلي وحصوله على أكبر حصة ممكنة من الائتمان، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٢)



المصدر: <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/EconomicReview.aspx>

د. قرار مبادرة التمويل العقاري لحدود ومتوسط الدخل<sup>(١)</sup>.

ومن هنا ترتب على ذلك تحسُّن الأوضاع الاقتصادية والمالية في بيئة قطاع الأعمال والقطاع العائلي، كما أنَّ معدَّل الائتمان الموجه للقطاع الخاص ارتفع أيضاً حتى شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٠<sup>(٢)</sup>، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

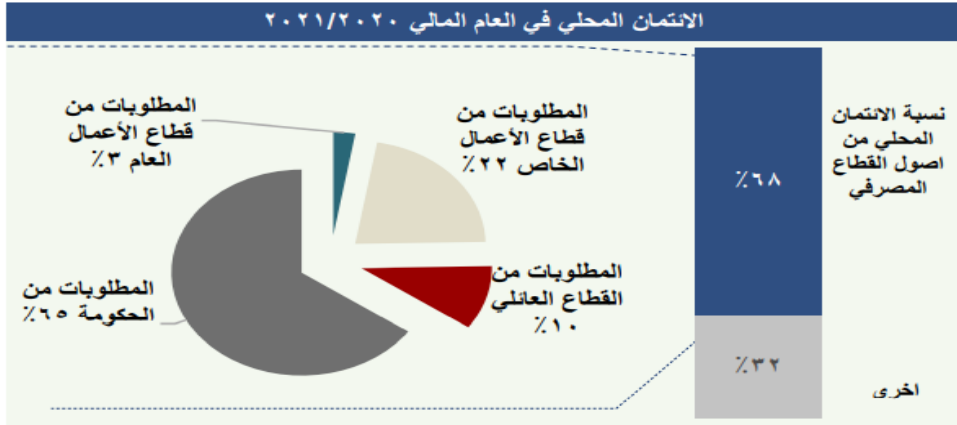
(١) مؤشر قطاع العقارات - مصر، انظر:

<https://www.investinegypt.gov.eg>

(٢) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، انظر:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>

شكل رقم (٣)



المصدر: <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/EconomicReview.aspx>

ولكن زادت الفجوة فيما بين نسبة ائتمان القطاع الخاص وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فارتفع معدّل نمو الائتمان الخاص وانخفض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نتيجة<sup>(١)</sup>؛

أ. انخفاض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>(٢)</sup>.

ب. انخفاض معدّل التضخم.

ت. ارتفاع جودة الأصول بالقطاع المصرفي.

فالبنك المركزي المصري يهتم بشكل خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لأنها تؤثر بشكل إيجابي في دفع النمو الاقتصادي، فأكد البنك المركزي على تمويل الارتفاع في رأس المال العامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ من أجل مواجهة الزيادة في الأسعار الدولية، ممّا يترتب عليه استقرار معدل الإنتاج<sup>(٣)</sup>.

(1) Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner:(2021), The Handbook of Credit Risk Management: Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons, p.90.

(٢) محمد السيد راضي؛ الاقتصاد الكلي «الطريقة الاقتصادية في التفكير - مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي - التدفق الدائري للدخل والإنتاج - قياس الدخل والناتج القومي - العوامل المحددة لحجم الإنفاق المخطط - نظرية المضاعف وتحديد الدخل القومي». دار التعليم الجامعي، ٢٠١٧، ص: ٧٧.

(3) Marguerite Robinson:(2001), The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor, World Bank e-library, World Bank Publications, p.77.

ورفع البنك المركزي نسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠<sup>(١)</sup>، كما دمج المشروعات الصغيرة بالقطاع المصرفي من أجل دعم الشمول المالي<sup>(٢)</sup>، ومنح إمكانية تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بحد أقصى ٢٠ مليون ج.م دون تقديم قوائم مالية، ولكن يقدم تحليل بيانات عن دوافع منح الائتمان التقليدي من خلال نماذج تقييم رقمي على<sup>(٣)</sup>؛

أ. سلوك العميل.

ب. البيانات الاجتماعية الخاصة بالعميل.

ت. معاملات العميل المالية وغير المالية.

ويُضاف إلى ذلك ما أصدره البنك المركزي من تعليمات تهدف إلى دفع البنوك إلى المساهمة في رأس مال الصناديق الاستثمارية التي تستهدف الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك يشمل المشروعات الوليدة والناشئة<sup>(٤)</sup>، وهنا تكامل حزم التمويل المدعومة مع مساهمة رأس المال في مشروعات الاستثمار الصغيرة.

(١) توقعات بزيادة الفرص الائتمانية.. وخفض الدين العام ضرورة حتمية، انظر:

<https://alriyadhmisr.com.eg>

(٢) يوسف إبراهيم الخنيزي يوسف، الجهاز المصرفي ودعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، دار عبيد للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٨، ص: ٨٧.

(3) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

(4) The ACP Investment Facility: Does it Provide Added Value? : (pursuant to Article 287(4), Second Sub-paragraph, TFEU),European Court of Auditors, Publications Office of the European Union, 2015,p.77.

## المبحث الثاني

### توجيه السيولة بالقطاع المصرفي لمعالجة عجز الموازنة العامة

هناك طريقتان لشكل توظيف سيولة الجهاز المصرفي في معالجة عجز الموازنة العامة: إما عن طريق توجيه السيولة بشكل مباشر لسد العجز، أو توجيه السيولة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة في شكل ائتمان؛ من أجل<sup>(١)</sup>؛

أ. النهوض بحجم الإنتاجية<sup>(٢)</sup>.

ب. دعم حصتها التصديرية.

ت. رفع قدرتها في توفير النقد الأجنبي<sup>(٣)</sup>.

ث. رفع نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٤)</sup>.

ج. رفع نسبتها في الإيرادات العامة.

ح. خفض حصتها في الموازنة العامة<sup>(٥)</sup>.

خ. تعزيز دورها في تحقيق النمو الاقتصادي<sup>(٦)</sup>.

وبالنظر إلى تلك العناصر نجد أنها تساهم في معالجة عجز الموازنة العامة، ولكي تكتمل الرؤية يجب أن نُحدّد أصول القطاع المصرفي التي تبلغ نسبة ١٠٦,٢٪ من إجمالي الناتج الاسمي المحلي<sup>(٧)</sup>، ونسبة ٨٩,٨٪ من إجمالي تلك الأصول من النظام

(1) Roberto de Vera, Yun-hwan Kim: (2013), Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77.

(2) السيد محمد أحمد السريتي: الاقتصاد الجزئي «الناتج القومي - التدفق الدائري وقطاعات المجتمع - الطلب الكلي - السياسة المالية - التضخم - البطالة»، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٤، ص: ٤٥.

(3) Thomas Fisher, M. S. Sriram: (2002), Beyond Micro-credit: Putting Development Back Into Micro-finance, Contributors Malcolm Harper, Oxfam, New Economics Foundation, illustrated, Oxfam, p.66.

(4) القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، انظر:

<https://www.amf.org.eg/sites/default/files/publications/202202/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%20%A9.pdf>

(5) أحمد أبو الفتوح الناقية: السياسات الاقتصادية للدولة ومشكلاتها «الإنفاق الاستثماري - عجز الموازنة والدين العام - ميزان المدفوعات - النمو الاقتصادي»، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢١، ص: ٣٣.

(6) مصر تعاني من أعباء تعوق قدرتها على التوسع، انظر: <https://alriyadhmisr.com.eg/>

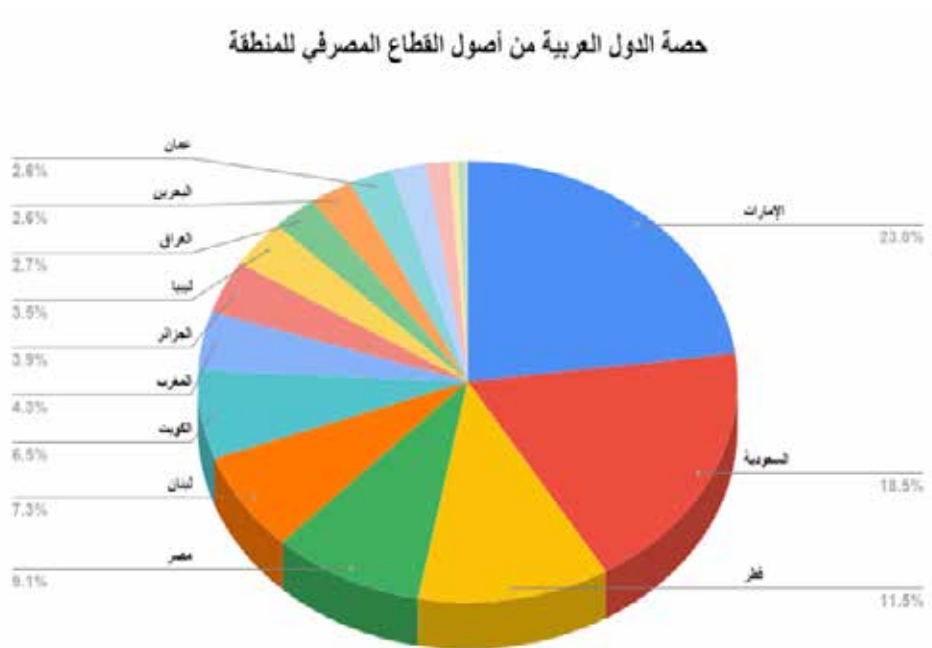
(7) الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد في سنة معينة محسوبة، استناداً إلى الأسعار السائدة؛ بسبب قياسه بالأسعار السائدة، وعند مقارنته بسنة أخرى لا يمكن تحديد ما إذا كانت الزيادة في الناتج القومي الإجمالي تأتي من ارتفاع الأسعار أو من زيادة فعالية في الإنتاج، لذلك من أجل تجريد الناتج المحلي الإجمالي من عامل التضخم غالباً ما يتم استخدام مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي يُسمى: الناتج المحلي الإجمالي الفعلي. انظر:

مهدي سهر غيلان الجبوري: الموازنة العامة، وبنية الناتج القومي المحلي الإجمالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص: ٣٣.

المالي في سنة ٢٠١٩-٢٠٢٠م، وحصل القطاع على مؤشر سلامة مالية جيد حتى يونيو ٢٠٢١م، بالإضافة إلى تحقيق غاية القطاع الأساسية في جذب عملاء من الأفراد والمؤسسات مع توظيف التكنولوجيا المالية؛ من أجل خدمة العملاء<sup>(١)</sup>، وترتّب على ذلك رفع مستوى ثقة الأفراد والمؤسسات في القطاع المصرفي<sup>(٢)</sup>.

فمصر تسيطر على نسبة ٩,١% من إجمالي أصول مختلف البنوك العربية في القطاع المصرفي العربي غير الخليجي، وتحتل المركز الرابع بعد الإمارات والسعودية وقطر<sup>(٣)</sup>، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٤)



المصدر: <https://uabonline.org>

(١) مي محمد منيب: دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، المكتب العربي الحديث، ٢٠١٦، ص: ٧٦.

(2) Roberto de Vera, Yun-hwan Kim : (2013), Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77.

(٣) عبد العزيز حسوية: الوجيه في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بقانون رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠، دار محمود للنشر، ٢٠٢٠، ص: ٥٥.



فأصول القطاع المصرفي الإجمالية قُدّرت بـ ٦,٢ تريليونات ج.م سنة ٢٠١٩-٢٠٢٠م؛ أي: معدّل النمو يبلغ ١٧,١٪، وظلّ الارتفاع مستمرًا ليصل إلى ٧,٩ تريليونات ج.م في يونيو ٢٠٢١، هذا وقُدّر نصيب أذون الخزانة والاستثمارات المالية وأرصدة في البنوك بنسبة ٦٢,٥٪، وسيطرت محفظة القروض على ٢٤,٢٪ من أصول القطاع المصرفي الإجمالية. وتوافق ذلك مع كفاءة جودة الأصول مع انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى القروض الإجمالية لتبلغ ٤٪ عام ٢٠١٩-٢٠٢٠م، وذلك في مقابل ٤,٢٪ من عام ٢٠١٨-٢٠١٩م، واستمرّ معدّل الانخفاض حتى قُدّر بـ ٣,٥٪ في شهر يونيو من عام ٢٠٢١م مع عدم الإخلال بالقدرة على تغطية مخصّصات القروض غير المنتظمة التي قُدّرت بـ ٩٤٪ من إجمالي القروض<sup>(١)</sup>.

وفيما يتعلّق بحجم الودائع هناك زيادة بمقدار ١٩,٥٪ في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠م مقارنة بـ ٩,١٪ في عام ٢٠١٨-٢٠١٩م، وترتّب على ذلك ارتفاع النصيب المقرّر من إجمالي حقوق المساهمين ومختلف الالتزامات لنسبة ٧٨,٧٪ مقارنة بـ ٧٧,١٪، وامتدّت الزيادة إلى أن بلغت ٢٢,٣٪ في شهر يونيو ٢٠٢١ في مقابل شهر يونيو من عام ٢٠٢٠م، وذلك ناتج عن ثقة العملاء ومختلف المؤسسات في القطاع المصرفي<sup>(٢)</sup>، وبشكل عام نجد أنّ القطاع المصرفي يعتمد على الودائع كأداة أساسية للحصول على التمويل<sup>(٣)</sup>، فتعتبر الودائع المودعة من قبل القطاع العائلي بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية حوالي ٦٨٪ من قيمة الودائع الإجمالية، وهذا ما يترتّب عليه استقرار عملية تمويل القطاع المصرفي<sup>(٤)</sup>، هذا ويوضح الشكل التالي تطوّر قيمة الودائع في البنوك من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٩م:

(١) توقعات بزيادة الفرص الائتمانية... وخفض الدّين العام ضرورة حتمية، انظر:

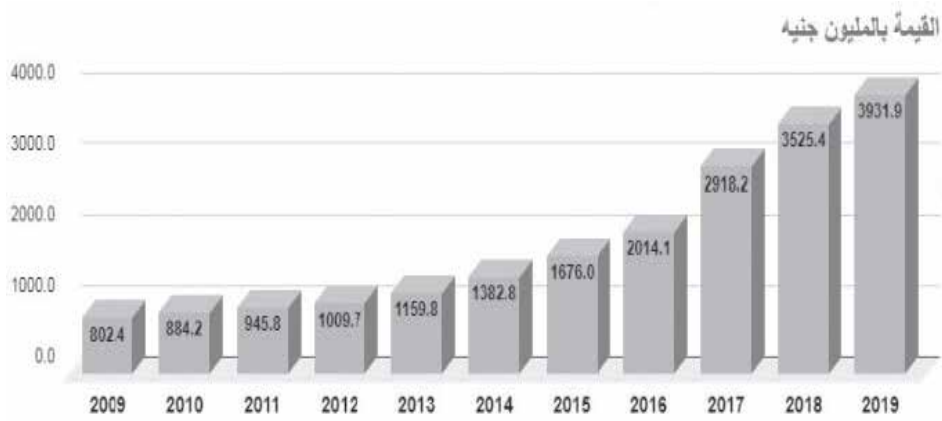
<https://uabonline.org>

(2) Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner: (2021), The Handbook of Credit Risk Management: Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons, p.90.

(٣) عمر إيهاب نافع: الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص: ٦٥.

(4) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

شكل رقم (٥)



المصدر: <https://fra.gov.eg>

ويرجع إقبال القطاع العائلي على الودائع البنكية لحزمة من الأسباب، والتي على رأسها: ارتفاع سعر الفائدة على الودائع الذي تحدده مختلف البنوك، ويوضح الشكل التالي معدّل الفائدة المقررة من قبل بنك مصر عام ٢٠٢١م:

جدول رقم (١)

عائد شهري	عائد نصف سنوي	عائد ربع سنوي	عائد شهري	الفترة/البيان
3.75%	3.625%	3.50%	3.25%	من 1,500 جنيه حتى 5,000 جنيه
4.25%	4.125%	4.00%	3.75%	أكثر من 5,000 جنيه حتى 50,000 جنيه
4.75%	4.625%	4.50%	4.25%	أكثر من 50,000 جنيه حتى 250,000 جنيه
5.25%	5.125%	5.00%	4.75%	أكثر من 250,000 جنيه حتى 500,000 جنيه
5.75%	5.625%	5.50%	5.25%	أكثر من 500,000 جنيه
1500 جنيه مصري				عائد الإئتي فتح الحساب والحساب العائد

المصدر: <https://www.pricesworld.net>

ونلاحظ أنّ معدّل صافي الأرباح انخفض بقيمة ٢١% في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠م ليصبح العائد على متوسط أصوله ١,٢% مقارنةً بـ ١,٨ في عام ٢٠١٨-٢٠١٩م، وقدّر انخفاض عائد متوسط حقوق الملكية بـ ١٤,٩% في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠م مقارنةً بـ ٢٣,٤-٢٠١٨-٢٠١٩م، ووصل صافي هامش العائد لنسبة ٣,٧% في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠م مقارنةً بـ ٤,١% في عام ٢٠١٨-٢٠١٩م.

وحصل القطاع المصرفي على مستوى جيد من الملاءة المالية، فسجّل معدّل ٢٠,١% لكفاية رأس المال عام ٢٠١٩-٢٠٢٠م مقارنة بـ ١٧,٧% في عام ٢٠١٨-٢٠١٩م، مع العلم بأنّ البنك المركزي قرّر مستوى الحد الأدنى بـ ١٢,٥%، وعند التركيز في رأس المال المستمر الأساسي<sup>(١)</sup> والذي يدلّ على قدرة البنك على دعم قواعد الرأسمالية بشكل ذاتي عن طريق تعزيز الربحية والإدارة الكفء لمختلف المخاطر<sup>(٢)</sup>.

ويُضاف إلى ذلك قرارات البنك المركزي المصري المرتبطة بإعادة تسعير الجنيه المصري؛ ليعكس القيمة الحقيقية له، ولكي تُؤتي التسهيلات الائتمانية ثمارها من خلال توفير مبالغ مالية لها قيمة حقيقية<sup>(٣)</sup>، ويُمكن توظيفها بالشكل الملائم لتُغطّي متطلبات المموّل بشكل حقيقي وفعال<sup>(٤)</sup>، ويُقلّل من حدّة الضغط الاستيرادي الذي يستهلك احتياطي النقد الأجنبي، مع اتّخاذ إجراءات مرتبطة برفع استباقي لسعر الفائدة؛ من أجل احتواء معدّل التضخّم الذي بدأ في الارتفاع، والذي يحدّ من قدرة معالجة عجز الموازنة العامة<sup>(٥)</sup>، وهذا ويوضح الشكل التالي التضخّم وفائدة الإيداع في الفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٢م:

(١) عبد العزيز حسوية؛ الوجيز في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي « الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠ »، دار محمود للنشر، ٢٠٢٠، ص: ٥٥.

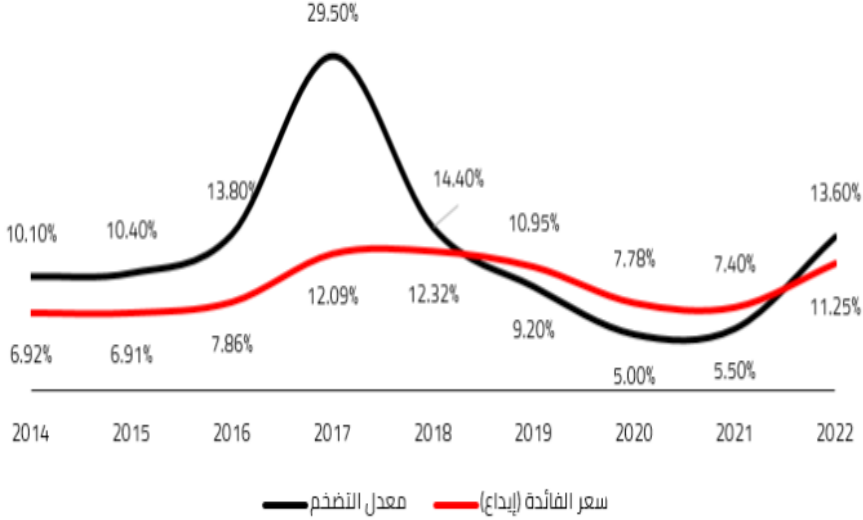
(2) Nodira Abdunazarova: (2014), The role of banks in the regional economic development of Uzbekistan: lessons from the German experience, epubli, p.55.

(٢) يوسف إبراهيم الخنيزي يوسف؛ الجهاز المصرفي ودعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، دار عبيد للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٨، ص: ٨٧.

(4) The ACP Investment Facility: Does it Provide Added Value? : (pursuant to Article 287(4), Second Sub-paragraph, TFEU), European Court of Auditors, Publications Office of the European Union, 2015, p.77.

(5) Roberto de Vera, Yun-hwan Kim : (2013), Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77.

شكل رقم (٦)



المصدر: <https://marsad.ecss.com.eg/>

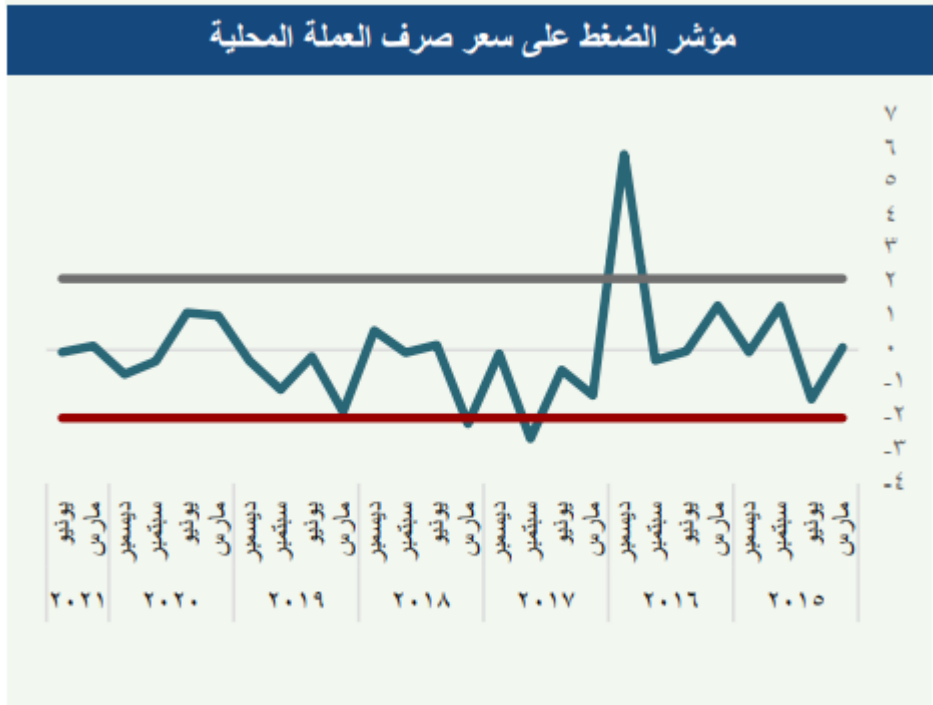
والى جانب ذلك نجد أن انخفاض الاستثمار في حافظة الاستثمارات بصورة مرتفعة إلى صافي استثمارات سالبة بـ ١٤,٨ مليار \$؛ أي: أن حجم الاستثمارات الخارجية أكبر من حجم الاستثمارات الأجنبية في داخل مصر في هذه الفئة من الأصول<sup>(١)</sup>، وذلك مقارنةً باستثمارات موجبة بمقدار ١٨,٧ مليار \$ في سنة ٢٠٢١.

ومختلف المؤشرات توضح أن سعر الصرف المحدد لقيمة الجنيه المصري يجب أن يعكس قيمته الحقيقية، ومن هنا يجب خفض قيمة الجنيه المصري بمعدلات تتناسب مع رد فعل المنتج والمستهلك في السوق، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

(١) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، انظر:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>

شكل رقم (٧)



المصدر: <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/EconomicReview.aspx>

EconomicReview.aspx

وبالإضافة إلى متابعة معدل السيولة ودعم احتياطي النقد الأجنبي، وجذب الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر في القطاع الخاص، وهذا ضمن تفعيل سياسة دعم دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي<sup>(١)</sup>، لتُقدَّر نسبته ٦٥% من حجم الاقتصاد، وهو ما يتم تفعيله في ظل إستراتيجية الدولة بالخروج من عدد من المجالات والاستمرار في قطاعات أخرى<sup>(٢)</sup>، والسماح للقطاع الخاص بأن يُشارك في تلك الأخيرة؛ من أجل تعظيم مساحة القطاع<sup>(٣)</sup>.

(١) سيد طه بدوي؛ دور الجهاز المصرفي في تنشيط القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص: ٤٠.

(2) R. H. Schmidt, H. D. Seibel, P. Thomes : (2016), From Microfinance to Inclusive Finance: Why Local Banking Works, Sparkassenstiftung, illustrated, John Wiley & Sons, p.65.

(٣) عبد العزيز حسوية؛ الوجيه في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠، دار محمود للنشر، ٢٠٢٠، ص: ٥٥.

فنجاح هذه السياسة مُرتبب بوضع ثمن عادل لسعر صرف الجنيه المصري، فاحتياطي البنك المركزي واجه ضغطاً خلال الفترة الماضية بسبب حرب أوكرانيا، والتي ترتب عليها ارتفاع معدلات التضخم، فقامت البنوك المركزية العالمية بتفعيل السياسة النقدية الانكماشية<sup>(١)</sup>.

ونتج عن ذلك خروج نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي من محفظة الاستثمارات الأجنبية، مع انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي والمحلي، وترتب على ذلك انحصار حصة مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثر القطاع السياحي بصورة عامة<sup>(٢)</sup>، وتأثر القطاع السياحي أيضاً من الدول الأخرى بمعدلات التضخم المتزايدة، والذي ترتب عليه تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد؛ حيث يتم توجيه الإنفاق فقط إلى الحاجات الأساسية بدلاً من توجيهها للإنفاق على الرفاهية أو الكماليات.<sup>(٣)</sup>

فهناك العديد من الأولويات المطروحة أمام البنك المركزي المرتبطة بتسهيل الائتمان؛ من أجل دعم عجز الموازنة العامة<sup>(٤)</sup>، ولكن الأولوية الأولى هي دعم مرونة الاقتصاد، ودعم قدرته على الصمود في مواجهة الأزمات الحالية من خلال<sup>(٥)</sup>؛

- أ. توفير السيولة من النقد الأجنبي.
- ب. إدارة سعر الفائدة بشكل فعال.
- ت. إدارة سعر الصرف بصورة تعكس قيم العملات الحقيقية.
- ث. إحكام السيطرة على معدلات التضخم.
- ج. الحيلولة دون حدوث ركود اقتصادي.
- ح. العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستدامة، هذا ويوضح الشكل التالي استثمارات الحافظة (صافي)؛

(1) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

(٢) يُشكل الروس والأوكرانيون ثلث القطاع السياحي المصري، انظر:

OECD Tourism Trends and Policies 2020, OECD,p.155

(٣) توقعات بزيادة الضرس الائتمانية .. وخفض الدين العام ضرورة حتمية، انظر:

<https://uabonline.org>

(٤) أحمد أبو الفتوح الناقية، النظرية الاقتصادية الكلية « نظرية الاستهلاك - الطلب على رأس المال والإنفاق الاستثماري - عجز الموازنة العامة والدين العام - ميزان المدفوعات - النمو الاقتصادي »، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠، ص: ٦٦.

(5) The ACP Investment Facility: Does it Provide Added Value? : (pursuant to Article 287(4), Second Sub-paragraph, TFEU),European Court of Auditors, Publications Office of the European Union, 2015,p.77.

شكل رقم (٨)



المصدر: <https://marsad.ecss.com.eg/>

فيحتفظ القطاع المصرفي بمعدّل سيولة مرتفع من العملة الوطنية والأجنبية<sup>(١)</sup>، فقدر متوسط نسبة السيولة بالعملة الوطنية بـ ٥٣,٨% وسيولة العملات الأجنبية بـ ٧١,٥% في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠م، واستمرّ الارتفاع حتى يونيو ٢٠٢١م لتسجيل ٤٥,٥% فيما يتعلّق بسيولة العملات الوطنية و٧٣,٢% لسيولة العملات الأجنبية، ويضاف إلى ذلك نسبة القروض إلى الودائع والتي قدرّت بـ ٤٦,٤% في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠م، وزادت إلى ٥٠,٨% في عام ٢٠٢٠-٢٠٢١م.

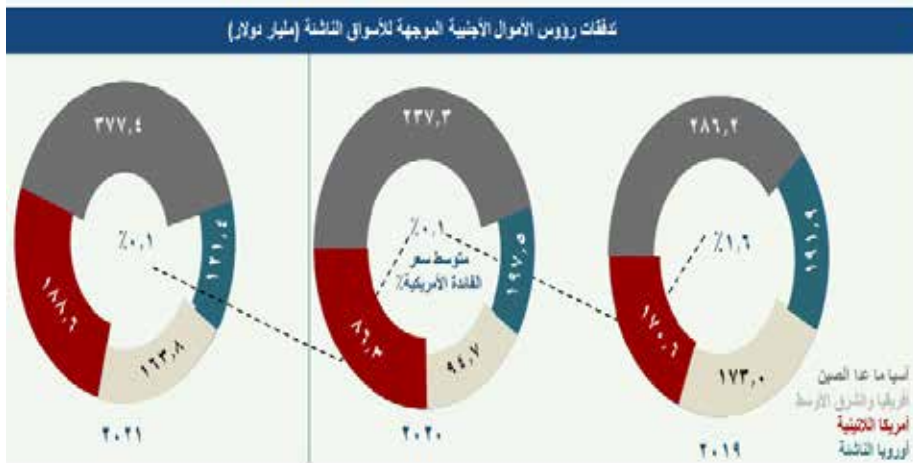
وقدّرت نسبة التمويل المستقر الصافي بـ ٢٦٠,٦% بالعملة الوطنية و١٦٥,٩% بالعملة الأجنبية وارتفع صافي الأصول الأجنبية في القطاع المصرفي ليصل إلى ٢٧١ مليار ج.م في شهر ديسمبر عام ٢٠٢٠م مقارنةً بـ ١٢٢ مليار ج.م في يونيو ٢٠٢٠م، وقدر بـ ٢٥٢ مليار ج.م في يونيو ٢٠٢١م؛ وذلك بسبب استمرارية تدفق مصادر النقد الأجنبي التي تتمثّل في<sup>(٢)</sup>:

(1) Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner: (2021), The Handbook of Credit Risk Management: Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons, p.90.

(٢) الحكومة تلتزم بتنفيذ بنسبة تمويل عجز الموازنة عبر المركزي، انظر:

- أ. إيرادات صادرات البترول.
- ب. إيرادات قناة السويس.
- ت. تحويلات العاملين من الخارج.
- ث. الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ج. رجوع تدفقات الاستثمارات الأجنبية في محافظ أدوات الدين، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٩)



المصدر: <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/EconomicReview.aspx>

EconomicReview.aspx

وكلُّ هذه العوامل تُساهم في ثبات أو استقرار سعر الصرف بالإضافة إلى اتباع السياسة النقدية التوسعية؛ مما يترتب عليه تحسُّن الوضع الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم، وفي نوفمبر ٢٠٢٠م تمَّ تثبيت معدَّل العائد لدعم قطاع الأعمال والقطاع العقاري، وترتبَّ على ذلك انحسار فرص ظهور مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي<sup>(١)</sup>.

(1) Guinea: Request for Disbursement Under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. African Dept, International Monetary Fund, 2020,p.43



وعملت البنوك على تعزيز سبل إدارة مخاطر التشغيل التي تواجه القطاع المصرفي، وتوفير البيانات اللازمة عن عمليات التشغيل، وأتباع الممارسات الدولية، وطرق الرقابة المتفقة مع قرارات لجنة بازل، ومتابعة مؤشرات الإنذار المبكر، وتعزيز دور القنوات الإلكترونية المتمثلة في<sup>(١)</sup>؛

أ. الإنترنت البنكي<sup>(٢)</sup>.

ب. إتمام كافة الإجراءات عن بُعد.

ت. عمل مراكز الاتصال البنكية طوال اليوم على مدى الـ ٢٤ ساعة.

ث. متابعة مخاطر التشغيل ومؤشراتها<sup>(٣)</sup>.

ومن متابعة المؤشرات يتضح لنا<sup>(٤)</sup>؛

أ. انخفاض حصة القروض غير المنتظمة من إجمالي القروض.

ب. ارتفاع نسبة تغطية القروض غير المنتظمة.

ت. ارتفاع معدل الملاءة المالية التي تزيد عن الحدود الرقابية؛ بسبب الدعم الدائم للقواعد الرأسمالية<sup>(٥)</sup>.

ث. ارتفاع معدلات السيولة بالعملة الوطنية والأجنبية، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي؛

(1) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

(٢) أحمد عطشان؛ الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص: ٩٨.  
(٣) يوسف إبراهيم الخنيزي يوسف؛ الجهاز المصرفي ودعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر. دار عبيد للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٨، ص: ٨٧.

(4) Roberto de Vera, Yun-hwan Kim :(2013),Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77.

(٥) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، انظر؛

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>

## جدول رقم (٢)

المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية							
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	المؤشر	القطاع
عام مالي							
١٩	٢٠.١	١٧.٧	١٥.٧	١٤.٧	١٤	معيار كفاية رأس المال	المصرفي ٢(%)
٤٥.٥	٥٣.٨	٤٤.٤	٤٠.٣	٤٧.١	٥٥.٤	متوسط السيولة بالعملة المحلية	
٧٣.٢	٧١.٥	٦٧.٧	٦٧.٧	٦٦.٤	٦٠.٢	متوسط السيولة بالعملة الأجنبية	
٣.٥	٤.٠	٤.٢	٤.١	٤.٩	٦	نسبة القروض غير المنتظمة	
٩٤	٩٥.٢	٩٧.٦	٩٨	٩٨.٣	٩٩.١	نسبة تغطية المخصصات للقرروض غير المنتظمة	
١.٢	١.٢	١.٨	١.٤	١.٥	٢	العائد على متوسط الأصول	

المصدر: <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/EconomicReview.aspx>

EconomicReview.aspx

فكل هذه المؤشرات وغيرها من الإجراءات تمكّن البنوك من دعم الائتمان الخاص؛ من أجل دعم الموازنة العامة للدولة بمختلف الإيرادات الصادرة من المشروعات الممولة من خلال تسهيلات ائتمانية<sup>(١)</sup> واستيعاب البنوك للخسائر المتوقعة وغير المتوقعة حال وقوعها دون الإخلال بقدرة البنك على تقديم خدماته المصرفية<sup>(٢)</sup>.

(١) أحمد دلاور أحمد، دور السلطات العامة في تطوير منظومة الرقابة على الموازنة العامة للدولة للأنظمة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠١٩، ص: ٤٥.

(2) The ACP Investment Facility: Does it Provide Added Value? : (pursuant to Article 287(4), Second Sub-paragraph, TFEU), European Court of Auditors, Publications Office of the European Union, 2015, p.77.

## الفصل الثاني

### أهم القطاعات الاقتصادية التي وُجِّه لها الائتمان المحلي

#### تمهيد وتقسيم:

الائتمان المحلي الذي يُحدِّده الجهاز المصرفي له دورٌ أساسي وفَعَّال في عملية التنمية الاقتصادية، ودفع عجله الإنتاج للأمام بالصورة التي تُساهم بشكل مباشر في معالجة عجز الموازنة العامة، والجهاز المصرفي المصري يتطوَّر بسرعة عالية، وتزداد فاعليته في عملية التنمية<sup>(١)</sup>، وإنقاذ مختلف القطاعات من الإفلاس في ظلِّ تتابع مختلف الأزمات العالمية (الأزمة المالية العالمية - الكورونا<sup>(٢)</sup> - حرب أوكرانيا)، وفتح المجال أمام مختلف البنوك التابعة للقطاع العام لتنشيط توظيف مواردها بما يُضيد في دفع حركة الإنتاج، خاصةً في القطاعات التي تعمل في المجالات التي تحظى بأولوية في خطة التنمية<sup>(٣)</sup>، كما تُوصي بدعم موارد البنوك المتخصصة وبنوك التنمية، والعمل على تطويرها؛ حتى يُمكن زيادة فاعليتها في رفع معدَّل الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا ستتمُّ معالجة موضوع الفصل الثاني من خلال بحثين:

المبحث الأول: مبادرات البنك المركزي.

المبحث الثاني: القطاعات المُموَّلة على مستوى أكبر مائة عميل مُقترض.

(١) عمرايهاب نافع؛ الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص: ٦٥.

(2) Klaus Mathis (Dr. iur.), Avshalom Tor : (2022), Law and Economics of the Coronavirus Crisis, Volume 13 of Economic Analysis of Law in European Legal Scholarship, Springer Nature, p.44

(٣) السيد محمد أحمد السريتي؛ الاقتصاد الجزئي «الناتج القومي - التدفق الدائري وقطاعات المجتمع - الطلب الكلي - السياسة المالية - التضخم - البطالة»، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٤، ص: ٤٥.

(٤) ياسر محمود أحمد عبد الرحمن & محمد رجب صديق هاشم؛ تطوُّر الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري «خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠م، المقالة ١٢، المجلد ١٤، العدد ١٣، يناير ٢٠٢٢م، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، ص: ٢.

## المبحث الأول

### مبادرات البنك المركزي

وللبنك المركزي دورٌ أساسي في الحفاظ على استمرار عمل المشروعات دون وجود مشاكل مرتبطة بحجم السيولة، فبعد مرور مدة تأجيل الاستحقاق الائتماني للمشروعات والتعامل مع مختلف العملاء حسب التدفق النقدي المستقبلي بشرط اتّفاق ذلك مع قدرتهم على السداد، ويُمكن عمل إعادة هيكلة للمعاملات المالية إذا استدعى الأمر ذلك؛ من أجل استقرار العملية الإنتاجية في الشركة أو الكيان الإنتاجي الممول<sup>(١)</sup>.

وبمتابعة حجم الاحتياج التمويلي لمختلف القطاعات الاقتصادية واتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة للحيلولة دون حدوث مُعوقات<sup>(٢)</sup>، ومن هنا وضع البنك المركزي المصري مجموعة من التعديلات المتعلقة بضوابط وشروط تمويل مشاريع التنمية العقارية التي تعمل في مجال بناء الكيانات السكنية بهدف بيعها<sup>(٣)</sup>، فلقد سمح بتمويل ثمن الأرض المخصّصة لمشاريع التنمية العقارية التي لديها تسهيلات ائتمانية مُنفذة بالفعل من قِبَل المؤسسات المالية بالشروط الآتية<sup>(٤)</sup>:

- أ. أن تكون الأراضي مملوكة من قِبَل أحد الكيانات الحكومية.
- ب. أن يتمّ تقديم جدول زمني تفصيلي لأعمال البناء حتى الانتهاء من المشروع.
- ت. أن تتابع البنوك معدّل الإنجاز الحقيقي على أرض الواقع مع الجدول الزمني عن طريق جهة فنية استشارية؛ لضمان جدية إتمام المشروع.

(1) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

(٢) السيد محمد أحمد السريتي؛ الاقتصاد الجزئي « الناتج القومي - التدفق الدائري وقطاعات المجتمع - الطلب الكلي - السياسة المالية - التضخم - البطالة»، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٤، ص: ٤٥.

(٣) القطاع العقاري بمصر يسهم إيجابياً بنحو ٧% من معدل النمو، انظر؛

<https://scopereal.com/>

(٤) توقعات بزيادة الفرص الائتمانية... وخفض الدين العام ضرورة حتمية، انظر؛

<https://uabonline.org>

ث. أن التمويل ليس بهدف المضاربة في سوق العقارات<sup>(١)</sup>.

ج. أن التمويل ليس بهدف الاستفادة من فروق الأسعار<sup>(٢)</sup>.

مبادرة البنك المركزي المرتبطة بتحفيز صناعة السيارات والصناعات الغذائية لها<sup>(٣)</sup>؛

تتضمن المبادرة إحلال السيارات واستخدامها للوقود المزدوج من خلال توفير طرق للحصول على سيارات جديدة بتسهيل ائتماني، ودعم توظيف الغاز الطبيعي الذي يوفر ٥٠٪ من التكلفة المنفقة على الوقود التقليدي.

فأتاح البنك المركزي المصري تسهيلات ائتمانية بالمواصفات الآتية:

أ. مبلغ قدر ب ١٥ مليار ج.م.

ب. معدل فائدة ٣٪.

ت. مدة القرض من ٧ إلى ٧ أعوام.

ث. يسدّد بأقساط شهرية ذات قيم متساوية.

ج. مؤسّسة ضمان مخاطر الائتمان تغطي حوالي ٨٠٪ من الخطر المصاحب لعملية التمويل، وتحمّل البنوك الـ ٢٠٪ المتبقية.

مبادرة البنك المركزي المرتبطة بتحفيز القطاع السياحي<sup>(٤)</sup>؛

المبادرة الأولى؛ تشمل إحلال وتجديد أساطيل النقل السياحي وفنادق الإقامة والفنادق العائمة من خلال منح تسهيلات ائتمانية بالمواصفات الآتية:

أ. مبلغ ٥٠ مليار ج.م.

(1) The ACP Investment Facility: Does it Provide Added Value? : (pursuant to Article 287(4), Second Sub-paragraph, TFEU), European Court of Auditors, Publications Office of the European Union, 2015,p.77.

(2) Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner: (2021), The Handbook of Credit Risk Management: Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons, ,p.90.

(٣) بعد قرار المركزي.. كيف يؤثر وقف مبادرة الصناعة بفائدة ٨٪، انظر:

<http://repository.inp.edu.eg>

(٤) صناعة السياحة تمثل إحدى ركائز الاقتصاد المصري، انظر:

<http://www.tda.gov.eg>

ب. مدة القرض ١٥ عامًا.

ت. معدّل فائدة ٨٪.

ث. يُموّل البنك ٩٠٪ من تكلفة الإحلال أو التجديد كحدّ أقصى.

ج. مؤسّسة ضمان مخاطر الائتمان تغطّي حوالي ١٠٠٪ من الخطر المُصاحب لعملية التمويل.

المبادرة الثانية: تشمل دفع مُرتّبات وأجور مُوظّفي القطاع السياحي، ودفع تكلفة الصيانة والتشغيل الأساسي بتمويل على معدّل فائدة ٥٪، ويُشترط أن يكون التمويل بحدّ أقصى ٣٠ مليون ج.م. للمُموّل الواحد، أو بحدّ أقصى ٤٠ مليون للمُموّل وكلّ الأطراف المشتركة معه.

وقدّر البنك المركزي المصري مبلغ ٢ مليار ج.م. من أجل مؤسّسة ضمان المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى ٣ مليار ج.م. مُوجّه من أجل ضمان وزارة المالية بشكل كامل من أجل تغطية ٧٠٪ من الخطر المُرافق لعملية تمويل الكيانات السياحية؛ من أجل تطوير المباني الفندقية المقدّرة بـ ٥٠ مليار ج.م، ولا يتجاوز الحدّ الأقصى للائتمان المُغطّي بتعهده قُدْر ٤٠٠ مليون ج.م. للمُموّل الواحد، وللمُموّل وكلّ الأطراف المشتركة معه<sup>(١)</sup>.

كما سمح البنك المركزي لمجموعة البنوك المُوّلة بترحيل مُستحقّات القروض المتعلّقة بالعاملين في قطاع السياحة لأهداف استهلاكية، هذا بالإضافة إلى القرض العقاري من أجل الإسكان الشخصي لفترة ٦ شهور مُضافة إلى تاريخ الاستحقاق، وهذا يتمّتع به العملاء المنتظمون فقط، وذلك دون إضافة فائدة تأخير بشأن تلك المدة<sup>(٢)</sup>.

مُبادرة البنك المركزي المرتبطة بتحفيّز القطاع العقاري<sup>(٣)</sup>؛

١. تهدف المبادرة إلى توفير المسكن المناسب لذوي الدخل المحدود.

(١) عبد العزيز حسوية: الوجيه في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي « الصادر بقانون رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠ »، دار محمود للنشر، ٢٠٢٠، ص: ٥٥.

(٢) وسط تحديات عالية.. هل أفاد التمويل القطاع العقاري في مصر؟ انظر:

<https://alriyadhmisr.com.eg>

(٣) يشهد السوق العقاري المصري نموًا ملحوظًا يجعله يتصدر القطاعات الاقتصادية، انظر:

<https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/sector.aspx?SectorId=84>

٢. إجمالي مبلغ التمويل ١٠٠ مليار ج.م.

٣. مدة القرض ٣٠ عاماً.

٤. معدّل الفائدة ٣٪.

٥. ألا يزيد ثمن الوحدة السكنية عن مليون و٤٠٠ ألف ج.م.

مبادرة البنك المركزي المرتبطة بتحفيز قطاع صناعة السيراميك والبورسلين<sup>(١)</sup>؛

١. قيمة المبادرة ١,٢ مليار ج.م.

٢. سعر فائدة ٨٪.

٣. الهدف من القرض هو تسديد ديون الغاز الطبيعي التي تُقدَّر بـ ٢٥٪ من المتأخّرات المسحوبة من مرفق الغاز الطبيعي.

هذا ويوضّح الشكل التالي الدعم المُقدّم لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية وفق مبادرات البنك المركزي، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لها:

شكل رقم (١٠)



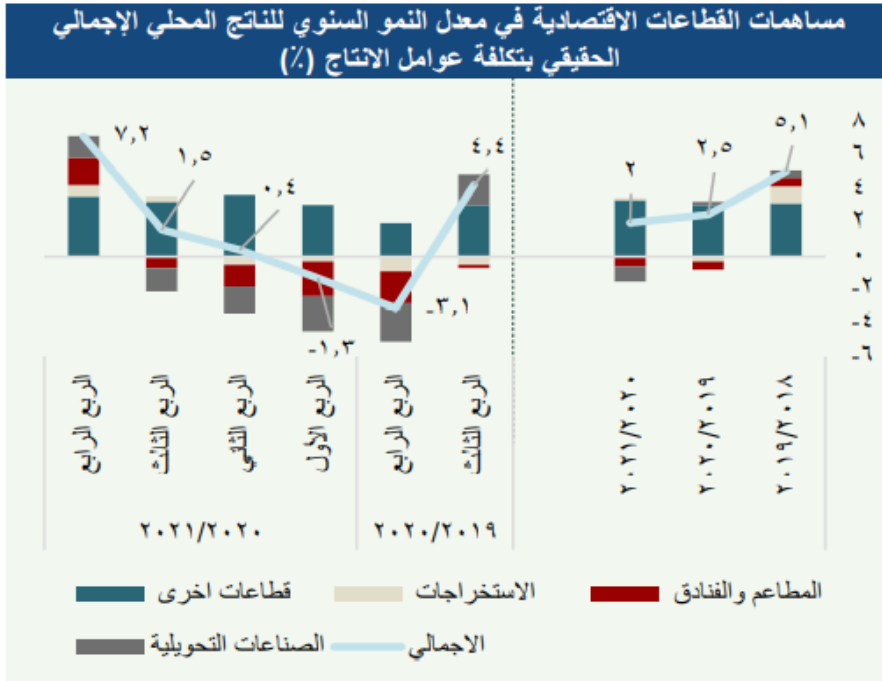
المصدر: <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/EconomicReview.aspx>

Pages/EconomicReview.aspx

(١) تمويل المستحقات، انظر:

<https://www.cbe.org.eg>

شكل رقم (١١)



ومما سبق يتضح لنا دور الجهاز المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية الصناعية والخدمية من خلال إلقاء الضوء على أثر القروض والائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على حجم الإنتاجية<sup>(١)</sup>، فقد ساهم الجهاز المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية مقارنة مع المصادر الأخرى بنسبة كبيرة من إجمالي التمويل الصناعي أو الخدمي<sup>(٢)</sup>، والذي جاء في معظمه من رأس المال الخاص والأرباح المدوّرة، بالإضافة إلى إصدار الأسهم<sup>(٣)</sup>.

(١) الحكومة تلتزم بنسبة تمويل عجز الموازنة عبر المركزي، انظر:

<https://www.cbe.org.eg>

(2) Roberto de Vera, Yun-hwan Kim : (2013), Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77

(3) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.



## المبحث الثاني

### القطاعات الممولة على مستوى أكبر مائة عميل مُقترض

في ظل بيئة الائتمان المحلي قُدِّرَ صيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى أكبر ١٠٠ عميل مُقترض في كل من قطاع الأعمال العام والخاص بمبلغ ٥٠٧,٦ مليار ج.م في شهر يونيو من عام ٢٠٢١م، وذلك بمعدل نمو ١٩% مقارنةً بعام ٢٠٢٠م، وهذه التسهيلات وُجِّهت إلى ١٦ قطاعاً اقتصادياً، يأتي في مقدمتها أربعة قطاعات بنسبة ٥٨% وهم:

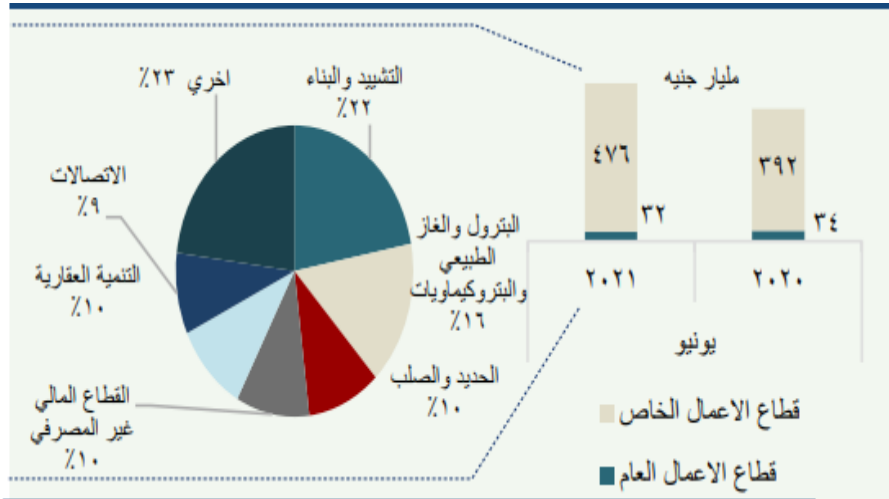
أ. قطاع البناء والتشييد بنسبة ٢٢%.

ب. قطاع البتروكيماويات والبتترول والغاز بنسبة ١٦,٢%.

ت. قطاع الصلب والحديد بنسبة ١٠,٣٥%.

ث. قطاع التنمية والتطوير العقاري بنسبة ٩,٥%<sup>(١)</sup>، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (١٢)



المصدر: <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/EconomicReview.aspx>

EconomicReview.aspx

(١) توقعات بزيادة الفرص الائتمانية .. وخفض الدين العام ضرورة حتمية، انظر:

أولاً: فيما يتعلق بقطاع البناء والتشييد<sup>(١)</sup>:

يسيطر قطاع البناء والتشييد على نسبة ٢٢% من محفظة التسهيلات الائتمانية في شهر يونيو من عام ٢٠٢١ بمعدل ارتفاع ٤٦% مقارنةً بشهر يونيو من عام ٢٠٢٠م، وواجه القطاع مجموعة من العقبات التي تمثلت في:

- أ. تراجع مستوى الطلب على مواد البناء.
- ب. تراجع عمليات الإنتاج.
- ت. تخفيف العمالة وتصفية الكيانات الإنتاجية.
- ث. انخفاض معدلات الاستهلاك.
- ج. إغلاق مواقع العمل بمختلف المشاريع (خاصة خلال فترة كورونا<sup>(٢)</sup>).
- ح. وقف إصدار تراخيص البناء.
- خ. انخفاض معدلات شراء الأصول والعقارات<sup>(٣)</sup>.

ولكن في ظل هذه العقبات كان هناك رؤية إيجابية تمّ دعمها من قبل البنك المركزي الذي بدوره دعمها بتسهيلات ائتمانية<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: فيما يتعلق بقطاع البتروكيماويات والبتترول والغاز<sup>(٥)</sup>:

سيطر القطاع على ١٦,٢% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في شهر يونيو ٢٠٢١م والتي انخفضت بنسبة ٣% مقارنةً بشهر يونيو ٢٠٢٠م.

ولقد واجه القطاع العديد من الأزمات التي تمثلت في:

(١) نمو قطاع البناء والتشييد في مصر، انظر:

<http://www.imc-egypt.org>

(2) Klaus Mathis (Dr. iur.), Avshalom Tor : (2022), Law and Economics of the Coronavirus Crisis, Volume 13 of Economic Analysis of Law in European Legal Scholarship, Springer Nature, p.44.

(٣) القطاع العقاري يحتاج لفتح استثمارات بحجم أكبر، انظر:

[/https://aleqaria.com.eg](https://aleqaria.com.eg)

(4) Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner: (2021), The Handbook of Credit Risk Management: Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons, p.90.

(٥) البتترول والغاز المؤشرات والبيانات، انظر:

<https://www.petroileum.gov.eg>

أ. تدهور الأداء المالي عام ٢٠٢٠م.

ب. عدم استقرار أسعار البترول والغاز الطبيعي على المستوى العالمي.

ت. انخفاض معدّل الطلب.

وهنا يري الباحث أنّ الحكومة اتّبعَت سياسة لدعم القطاع ومنحه تسهيلات ائتمانية؛ لرفع قدرته الإنتاجية.

ثالثاً؛ فيما يتعلّق بقطاع الصلب والحديد<sup>(١)</sup>؛

يُسيطر القطاع على ١٠,٤% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في شهر يونيو ٢٠٢١م؛ أي: بنسبة ارتفاع تُقدَّر بـ ٢٠,٨% مقارنةً بشهر يونيو عام ٢٠٢٠م.

ولقد واجه القطاع تحديات تمثّلت في:

أ. ارتفاع أسعار المواد الخام وبالتالي تكلفة الإنتاج.

ب. تراكم المخزون وسلبية الأداء المالي وانخفاض الربحية.

ت. الآثار السلبية التي ترتّبت على قرار وقف تراخيص البناء في شهر أبريل عام ٢٠٢٠م.

ولكن استطاعت مُبادرة منح القروض والتسهيلات الائتمانية بفائدة ٨% أن تُحفّز الإنتاج والطلب مرة أخرى.

رابعاً؛ فيما يتعلّق بقطاع التنمية والتطوير العقاري<sup>(٢)</sup>؛

سيطر القطاع على ٩,٥% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في شهر يونيو عام ٢٠٢١م؛ أي: بنسبة ارتفاع ٥٦% مقارنةً بشهر يونيو عام ٢٠٢٠م، ولقد واجه القطاع مجموعة من التحديات التي تمثّلت في<sup>(٣)</sup>؛

(١) اقتصاديات صناعة الحديد والصلب بمصر، انظر:

<https://jsec.journals.ekb.eg>

(٢) نظرة على القطاع العقاري.. خطة من ٣ محاور رئيسية لمواجهة تحديات السوق، انظر:

<https://ecss.com.eg/>

(٣) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، انظر:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>

- أ. انخفاض مستوى المبيعات فى عام ٢٠٢٠م.  
 ب. سيطرة الدولة على مخالفات البناء العشوائي.  
 ت. انخفاض الأداء المالي وانخفاض معدلات السيولة<sup>(١)</sup>.

ولكنَّ مبادرة منح القروض والتسهيلات الائتمانية بعائد متناقص ٢٪ تُحفِّز القطاع مرة أخرى، وممَّا سبق نلاحظ أنَّ الجهاز المصرفي لكلِّ من البنك المركزي والخزينة العامة وعدد من البنوك، تختلف تلك البنوك وفقاً لتخصُّصها والدور الفعَّال الذي تُؤدِّيه فى مجتمعتها<sup>(٢)</sup>، وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصُّص الدقيق؛ مثل البنوك الزراعية والصناعية والاستثمارية وغيرها من البنوك المتخصصة، كما أنَّ للجهاز المصرفي دوراً فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم مختلف القطاعات<sup>(٣)</sup>، فيساهم التطوُّر المالي فى الجهاز المصرفي فى تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تشجيع فئات المجتمع المختلفة على المزيد من استخدام النظام المالي الرسمي<sup>(٤)</sup>، وهو ما يُنَوِّع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية، ومن هنا سننتقل إلى تناول أثر توجيه التسهيلات الائتمانية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية فى الفصل القادم.

(1) Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

(٢) أحمد عطشان: الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص: ٩٨.

(٣) عمر إيهاب نافع: الجهاز المصرفي ودوره فى تحقيق النمو الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص: ٦٥.

(٤) ياسر محمود أحمد عبد الرحمن & محمد رجب صديق هاشم: تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري « خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠م، المقالة ١٢، المجلد ١٤، العدد ١٣، يناير ٢٠٢٢، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، ص: ٣.

## الفصل الثالث

### أثر توجيه التسهيلات الائتمانية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية

#### تمهيد وتقسيم:

للتسهيلات الائتمانية أثرٌ مباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة، ورأس المال والعمل له دور أساسي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١)</sup>، فيجب تخصيص نسبة من حجم الائتمان للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الهامة (كما سبق أن أشرنا)، والعمل على توجيه الائتمان بشكل أكبر للقطاع الخاص<sup>(٢)</sup>.

فالدور الائتماني للبنوك يلعب دوراً ملموساً في تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية، وحجم التسهيلات الائتمانية المصرفية يعتبر مؤشراً هاماً يدل على حالة النشاط الاقتصادي<sup>(٣)</sup>، والتراجع الحاد في الائتمان المصرفي يُنذر بأزمة، وبناءً على ذلك نجد أن البنك المركزي يلعب دوراً في ضمان نسبة من القروض الاستثمارية طويلة الأجل<sup>(٤)</sup>، مع مراعاة أن منح الائتمان لا بُدَّ أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة، وأولها توفر الأمان لأموال المؤسسة المصرفية<sup>(٥)</sup>، والمؤسسات المالية مطالبة بتوجيه معظم مصادرها نحو إدارة ورقابة ومتابعة المحفظة الائتمانية<sup>(٦)</sup>. ومن هنا تتم معالجة موضوع الفصل الثالث من خلال مبحثين:

المبحث الأول: انعكاس الائتمان المحلي على أداء القطاعات الاقتصادية الممولة منه.

#### المبحث الثاني: دور القطاعات الاقتصادية في معالجة عجز الموازنة العامة.

(١) محمد السيد راضي: الاقتصاد الكلي «الطريقة الاقتصادية في التفكير - مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي - التدفق الدائري للدخل والإنتاج - قياس الدخل والناتج القومي - العوامل المحددة لحجم الإنفاق المخطط - نظرية المضاعف وتعدد الدخل القومي». دار التعليم الجامعي، ٢٠١٧، ص: ٧٧.

(2) The ACP Investment Facility: Does it Provide Added Value?: (pursuant to Article 287(4), Second Subparagraph, TFEU), European Court of Auditors, Publications Office of the European Union, 20 15, p.77.

(٣) ياسر محمود أحمد عبد الرحمن، محمد رجب صديق هاشم: تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠م، المقالة ١٢، المجلد ١٤، العدد ١٣، يناير ٢٠٢٢م، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، ص: ٣٠. (٤) عبد العزيز حسوية، الوجيز في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠، دار محمود للنشر، ٢٠٢٠، ص: ٥٥.

(٥) يوسف إبراهيم الخنيزي يوسف: الجهاز المصرفي ودعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، دار عبيد للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٨، ص: ٨٧.

(6) Guinea: Request for Disbursement Under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. African Dept, International Monetary Fund, 2020,p.43.

## المبحث الأول

### انعكاس الائتمان المحلي على أداء القطاعات الاقتصادية الممولة منه

أولاً: مساهمة القطاع السياحي في الإيرادات العامة للدولة بعد حصوله على تمويل مصحوب بتسهيلات ائتمانية من الجهاز المصرفي<sup>(١)</sup>:

هناك تنبؤات مدروسة بشأن زيادة إيرادات القطاع السياحي بنسبة تمثل ثلاثة أضعاف على مدى الثلاث سنوات المقبلة، فالحكومة تهدف إلى زيادة إيرادات القطاع السياحي إلى ٢٠ مليار \$ بشكل سنوي مقارنة بـ ٩ مليارات دولار في عام ٢٠٢١م، بعد حصوله على ائتمان محلي من قبل الجهاز المصرفي لمساعدة القطاع على تحقيق أرباح، والمشاركة في تعزيز الإيرادات العامة، وبالتالي دعم عجز الموازنة العامة<sup>(٢)</sup>.

وقد بلغت عائدات القطاع السياحي -وهو بمثابة المصدر الرئيس للعملة الأجنبية- والتي قدرت بحوالي ٨,٩ مليارات \$ عام ٢٠٢١<sup>(٣)</sup>، وهذه العائدات أكثر من ضعف عائدات عام ٢٠٢٠ الذي تناقصت فيه عائدات القطاع السياحي بنسبة ٧٠% (خلال فترة كورونا<sup>(٤)</sup>)، لكن ما زالت أقل من عائدات عام ٢٠١٩ التي قدرت بـ ١٣ مليار \$.

ويُضاف إلى ذلك أن الحرب الأوكرانية (وهم يمثلون ٣٠% من إجمالي عدد السياح) أثرها على القطاع السياحي واضح، فالبيانات الصادرة من ميزان المدفوعات تؤكد على انخفاض إيرادات القطاع السياحي بنسبة ٢١% في شهر أبريل من عام ٢٠٢٢<sup>(٥)</sup>.

ولكن الدولة اتبعت سياسة لجذب السياح من السوق الأوروبي وأمريكا اللاتينية ودول الخليج؛ بهدف تعظيم الاستفادة من السوق السياحي المرشح في أوروبا والولايات المتحدة<sup>(٦)</sup>، كما طبقت نظام التأشيرة الإلكترونية، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص

(١) -اقتصاديات القطاع السياحي في مصر، انظر:

<http://repository.inp.edu.eg>

(٢) مصر تعاني من أعباء تعوق قدرتها على التوسع، انظر:

<https://www.cbe.org.eg>

(٣) تقرير البنك المركزي المصري - عام ٢٠٢٢م.

(٤) ( Klaus Mathis (Dr. iur.), Avshalom Tor : (2022), Law and Economics of the Coronavirus Crisis, Volume 13 of Economic Analysis of Law in European Legal Scholarship, Springer Nature, p.44.

(٥) دعم الفرض الائتمانية، انظر:

<https://jocu.journals.ekb.eg>

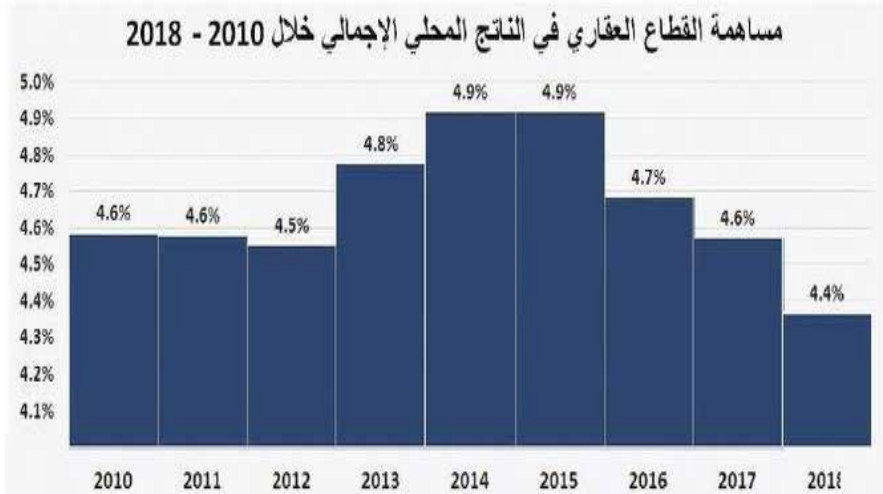
(٦) ( Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund, Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76

السياحي الأساسي في دعم هذه الإيرادات العامة<sup>(١)</sup>، ووضع خطة تنفيذية تشمل متطلبات وأهداف القطاع؛ من أجل المساعدة في تحقيق ٣٠ ملياراً إيرادات للقطاع<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: مساهمة القطاع العقاري في الإيرادات العامة للدولة بعد حصوله على تمويل مصحوب بتسهيلات ائتمانية من الجهاز المصرفي<sup>(٣)</sup>؛

إنَّ القطاع العقاري للتشييد والبناء ساهم في زيادة معدّل التشغيل، وأعلنت وزارة الإسكان والاتحاد العام للتشييد والبناء أنّ هناك ١٠ ملايين عامل (عمالة مباشرة وغير مباشرة) في القطاع، بالإضافة إلى ٤ ملايين فرصة عمل تمّ توفيرها في المشاريع الوطنية، ومليون عامل عاد من الخارج استوعبهم القطاع<sup>(٤)</sup>، هذا ويوضّح الشكل التالي مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي خلال ثماني سنوات:

شكل رقم (١٢)

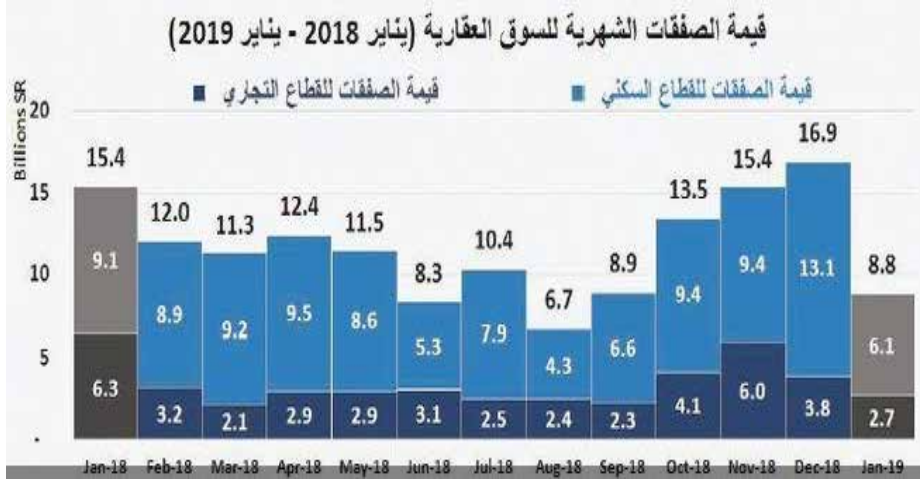


المصدر: <https://alriyadhmisr.com.eg>

- (١) اقتصاديات القطاع السياحي في مصر، انظر: <http://repository.inp.edu.eg>
- (٢) صناعة السياحة تمثّل إحدى ركائز الاقتصاد المصري، انظر: <http://www.tda.gov.eg>
- (٣) سوق العقارات في مصر، انظر: <https://www.propertyfinder.eg>
- (٤) بيانات صادرة عن رؤساء شركات الاستثمار العقاري والمقاولات، انظر: <https://alriyadhmisr.com.eg>

والقطاع العقاري يُعتبر سبباً أساسياً من ضمن أسباب تحسین أداء المؤشرات الاقتصادية، وهو القادر على مواجهة القضايا الاجتماعية، والتي من أهمها قضية البطالة، فالقطاع العقاري بمثابة قاطرة نمو التشغيل<sup>(١)</sup>، هذا ويوضح الشكل التالي قيمة الصفقات الشهرية للسوق العقارية خلال عام واحد فقط:

شكل رقم (١٤)



المصدر: <https://alriyadhmisr.com.eg>

ويُضاف إلى ذلك أنّ مشروعات القطاع العقاري تُوفّر العديد من فرص العمل بالإضافة إلى أثرها في جذب الاستثمارات إلى مصر، وذلك من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢، وخاصة مشاريع الطرق والكباري، فاستثمارات وزارة النقل حققت مبالغ طائلة في مجال الطرق والكباري، وهذا ما أكدته شركات المقاولات أيضاً، فقطاع المقاولات يرتبط بأكثر من ٩٠ كياناً صناعياً في مختلف المجالات، سواء في مرحلة الإنشاء أو التشطيب أو الصيانة، ووفقاً لبيانات البنك المركزي نجد أنّ القطاع العقاري يساهم بشكل إيجابي بحوالي ٧% من معدّل النمو الاقتصادي<sup>(٢)</sup>.

(١) تمويل عجز الموازنة، انظر:

<https://www.cbe.org.eg>

(٢) القطاع العقاري، انظر:

<https://alriyadhmisr.com.eg>



## المبحث الثاني

### دور القطاعات الاقتصادية في معالجة عجز الموازنة العامة

عند معالجة عجز الموازنة التي كانت تواجه عجزاً مرتفعاً ومتوالياً من سنة مالية إلى أخرى، وفي ظلّ التوصيات التي تستهدف الإصلاح المالي، ومعالجة عجز الموازنة<sup>(١)</sup>، وتوفير النقد الأجنبي عن طريق دعم القطاعات الاقتصادية بتسهيلات ائتمانية تجعلها قادرة على تصدير مختلف المنتجات والخدمات؛ ممّا يساهم في توفير النقد الأجنبي<sup>(٢)</sup>، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، يدعم الائتمان المحلي القطاعات الإنتاجية<sup>(٣)</sup> (كما سبق أن أوضحنا)، ويتحدّى المؤشرات التي توضح أنّ الدين الخارجي أكبر من حجم الاقتصاد ككلّ، فالحلّ الوحيد هو دعم كلّ الاقتصاد بمختلف قطاعاته<sup>(٤)</sup>.

فقيمة العجز في الميزان التجاري والذي يمثله الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات، يُشير إلى ضرورة دعم الائتمان المحلي للقطاع الصناعي<sup>(٥)</sup>، فنصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يتّجه إلى الارتفاع، وضرورة العمل على زيادته من خلال توظيف سيولة الجهاز المصرفي في اتّجاه<sup>(٦)</sup>، والعمل على جذب الاستثمارات<sup>(٧)</sup>، وإدخال القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية ودعم مركزه المالي<sup>(٨)</sup>.

وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع العام الذي تحوّل فيما بعد إلى قطاع الأعمال العام الذي يشمل ٣٧٢ شركة تواجه العديد من المشكلات، وأنّ هناك ضرورة ملحّة في تقوية

(١) أوميد محمود النقشبندى: الرقابة المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة؛ دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٩، ص: ٥٥.

(2) ( Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner: (2021), The Handbook of Credit Risk Management: Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons, p.90.

(٣) محمد السيد راضي: الاقتصاد الكلي «الطريقة الاقتصادية في التفكير - مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي - التدفق الدائري للدخل والإنتاج - قياس الدخل والناتج القومي - العوامل المحددة لحجم الإنفاق المخطط - نظرية المضاعف وتحديد الدخل القومي». دار التعليم الجامعي، ٢٠١٧، ص: ٧٧.

(٤) القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، انظر:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/20.pdf>

(5) ( Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

(٦) أحمد عطشان: الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص: ٩٨.

(٧) عمر إيهاب نافع: الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص: ٦٥.

(٨) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، انظر:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>

دور القطاع العام والخاص على حد السواء؛ لكي يؤدي دوراً أكبر في الاقتصاد ككل هذا من ناحية<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى نجد أن الناتج المحلي لا يفي بحجم الاحتياجات مما يترتب عليه<sup>(٢)</sup>؛

أ. ترتيب أولويات الإنفاق العام.

ب. إعادة النظر في الإنفاق الخاص.

ت. زيادة معدل الإنتاج.

ث. دعم نمو الاقتصاد الوطني.

وبالنظر إلى تلك العناصر نجد أن الائتمان المحلي يستطيع من خلال دعم القطاعات الاقتصادية أن يحقق تغيرات حقيقية في مؤشراتنا، وبمعدلات سريعة تتوافق مع كل المتغيرات<sup>(٣)</sup>.

فعدم توفير الاستثمارات الكافية القادرة على تحقيق النمو الاقتصادي تكون النتيجة أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي يكون منخفضاً، فهناك حاجة حقيقية إلى دفعه من قبل الجهاز المصرفي<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال توفير الائتمان المحلي للقطاعات الاقتصادية<sup>(٥)</sup> وتنفيذ المبادرات التي تعمل على دعم فئات المجتمع والمناطق الأكثر احتياجاً، وذلك عن طريق رفع كفاءة الإنفاق العام بشكل يترتب عليه انخفاض معدلات الفقر، بالإضافة إلى تنفيذ برامج المساعدات النقدية وميكنة هيكل الدعم النقدي بشكل كامل، فترتب على ذلك أن

(١) عجز الموازنة، انظر:

<https://aps.aucegypt.edu › articles>

(٢) السيد محمد أحمد السريتي؛ الاقتصاد الجزئي «الناتج القومي - التدفق الدائري وقطاعات المجتمع - الطلب الكلي - السياسة المالية - التضخم - البطالة». دار التعليم الجامعي، ٢٠١٤، ص: ٤٥.

(٣) مي محمد منيب؛ دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، المكتب العربي الحديث، ٢٠١٦، ص: ٧٦.

(٤) القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، انظر:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/202202/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9.pdf>

(5) (Roberto de Vera, Yun-hwan Kim :2013), Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77.

احتلت مصر المركز الثاني من حيث أكبر فائض أولي على مستوى العالم بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩، مقارنةً بالعجز الأولي الذي كانت نسبته ٢.٥٪ في العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤<sup>(١)</sup>.

استمرت هذه المعدلات في تحقيق الفائض الأولي (بالرغم من تعدد الأزمات) بنسبة ١.٨٪ في العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠م، و١.٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠، وترتب على ذلك انخفاض عجز الموازنة من نسبة ١٢٪ في العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤م إلى نسبة ٧.٤٪ في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١م<sup>(٢)</sup>.

بالإضافة إلى انخفاض معدل البطالة من نسبة ١٣.٣٪ في العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى نسبة ٧.٢٪ في ديسمبر من العام المالي ٢٠٢٠، وانخفاض معدل التضخم من نسبة ٢٢٪ في العام المالي ٢٠١٧ إلى نسبة ٤.٥٪ في مارس من العام المالي ٢٠٢١.

مع خفض معدل الدين إلى الناتج المحلي، وذلك بنسبة ٢٠٪ خلال ثلاث أعوام كالتالي<sup>(٣)</sup>:

أ. انخفض معدل الدين من نسبة ١٠.٨٪ في العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧م إلى نسبة ٨٧.٥٪ في العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠م<sup>(٤)</sup>.

ب. في ظل ارتفاع المتوسط العالمي للمديونية في الدول الناشئة بنسبة ١٧٪ وفي الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ (خلال مختلف الأزمات)، ولكن نسبة الدين إلى الناتج المحلي في مصر ارتفعت بشكل طفيف رغم تطبيق سياسة التنمية التوسعية، فقدّر معدل الدين بنسبة ٩١٪ في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١م<sup>(٥)</sup>.

وتطبق الحكومة إستراتيجية المدى المتوسط؛ بهدف الحفاظ على الاتجاه المتنازل في خدمة الدين الذي تراجع من نسبة ٤٠٪ في العام المالي ٢٠٢٠ إلى نسبة ٣٦٪ في شهر

(١) قدرات التوسع الإنتاجي، انظر:

<http://www.nib.gov.eg> PDF

(٢) خفض الدين العام، انظر:

<https://aps.aucegypt.edu> articles

(٣) القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، انظر:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/%A9.pdf>

(٤) مريم وليم برسوم، دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٧-٢٠١٨/٢٠١٧، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٣، العدد ٢، يوليو ٢٠٢٢، ص: ٥.

(٥) وهذه نسبة تقل عن المسجلة في بعض الدول الأوروبية، انظر:

Juergen Attard: (2019), Debt and Growth Nexus for European Economies, Bod Third Party Titles, p.89.

يونيو من العام المالي ٢٠٢١، وتُخطّط الحكومة إلى استهداف نسبة ٣٢٪ خلال موازنة العام المالي الجاري، ولقد حقّقت الجولة نجاحًا في إطالة عُمر الدَّين من أقل من ١.٣ سنوات قبل شهر يونيو ٢٠١٧ حتى ٣.٤ سنوات في شهر يونيو ٢٠٢١، وتُخطّط الحكومة إلى استهداف ٣.٨ سنوات في العام المالي الحالي والوصول إلى ٥ سنوات مُقبلة<sup>(١)</sup>.

وأيضًا يُشير إلى ذلك مؤشّر العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجّل نسبة ٧٪ في العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقارنةً بنسبة ١٢٪ في العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤م، ونسبة ٧.٤٪ في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١م، بالإضافة إلى تحقيق فائض أولي ١.٥٪ خلال العام المالي الحالي مقارنةً بتسجيل عجز أولي ٣.٩٪ في العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤م.<sup>(٢)</sup>

فترتّب على سياسة الائتمان المحلي ودعم القطاعات الاقتصادية أن حقّقت الموازنة العامة تغييرًا ملحوظًا في مؤشّرات العجز على النحو الآتي<sup>(٣)</sup>:

أ. انخفاض عجز الموازنة وتحقيق فائض أولي يتخطّى كلّ التوقعات في عام ٢٠٢١-٢٠٢٠.<sup>(٤)</sup>

ب. تحقيق فائض أولي بنسبة ١.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو بمبلغ ٩٣,١ مليار ج.م في عام ٢٠٢٠-٢٠٢١م.

ج. ترتفع هذه النسبة عن النسبة المخطّط لها التي حدّتها الحكومة في توقّعاتها بـ ٠,٩٪.

د. قدّر صندوق النقد الدولي الفائض بحوالي ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي (تنبؤ)<sup>(٥)</sup>.

(١) مريم وليم برسوم: دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدَّين العام المحلي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١٧/٢٠١٨، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٢، العدد ٣، يوليو ٢٠٢٢، ص: ٥.

(٢) مي محمد منيب: دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، المكتب العربي الحديث، ٢٠١٦، ص: ٧٦.

(٣) القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، انظر:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/202202/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9.pdf>

(٤) حسن عواضة: المالية العامة «الموازنة، نفقاتها، وارداتها (ضرائب ورسوم)، القروض، الإصدار النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٩، ص: ٧٧.

(٥) (Guinea: Request for Disbursement Under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. African Dept, International Monetary Fund, 2020,p.43.

- هـ. حققت مصر فائضاً أولياً بنسبة ٢٪ قبل أزمة كورونا<sup>(١)</sup>، وتوقعت وزارة المالية ارتفاع الفائض الأولي إلى نسبة ١,٥٪ في عام ٢٠٢١-٢٠٢٢م، قبل انخفاضه إلى ١,٣٪ في عام الكورونا.
- و. انخفض عجز الموازنة بنسب تتجاوز ما هو متوقع، فلقد قُدِّرَ عجز الموازنة بـ ٧,٤٪ في عام ٢٠٢١-٢٠٢٠م؛ أي: انخفض عن العام السابق الذي قُدِّرَ بـ ٨٪<sup>(٢)</sup>.
- ز. هذه النسبة تجاوزت المخطط له من قبل وزارة المالية بـ ٧,٨٪، ولكن اتفقت مع تنبؤات صندوق النقد الدولي بـ ٧,٣٪.
- ح. يُتوقع أن ينخفض عجز الموازنة ليبلغ ٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الجاري<sup>(٣)</sup>.
- ط. يُتوقع أن ينخفض عجز الموازنة ليبلغ ٦,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣م.<sup>(٤)</sup>
١. فلقد قُدِّرَت قيمة العجز الكلي في الموازنة العامة بـ ٥٥٨,٢ مليار ج.م للعام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٢م، وتُخطَّط مصر إلى خفض عجز الموازنة العامة إلى ٤٪ بقدم عام ٢٠٢٦-٢٠٢٧م، كما يوضِّح الشكل التالي:

(1) ( Klaus Mathis (Dr. iur.), Avishalom Tor :(2022),Law and Economics of the Coronavirus Crisis, Volume 13 of Economic Analysis of Law in European Legal Scholarship, Springer Nature, p.44.

(٢) القطاع الخاص المصري، انظر:

<https://www.idsc.gov.eg>

(٣) القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، انظر:

<https://www.amf.org.eg/sites/default/files/publications/202202/%A9.pdf>

(٤) مصر: عجز الموازنة يتراجع ٥,٥٪ إلى ٤٣,٦ مليار جنيه في ١١ شهراً، انظر:

<https://jes.journals.ekb.eg>

شكل رقم (١٤)



المصدر: <https://economyplusme.com/٩٩٣٥٥>

ويُضاف إلى ذلك ارتفاع الإيرادات بنسبة تبلغ ١٢% لتصل إلى ١١٩ مليار ج.م، وتتجاوز بذلك النفقات التي ارتفعت بنسبة ٩%<sup>(١)</sup>.

وقد انخفضت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٩٠,٦% في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١م، وذلك بفضل دعم الائتمان المحلي للقطاعات الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

حيث تلعب البنوك دوراً حيوياً في الاقتصاد القومي، وتقوم بتجميع المدّخرات القومية وقبولها في صورة ودائع لأجل مختلفة وأوعية ادخارية متنوعة، والقيام بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدّخرات في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض؛ لتمويل الكيانات الاقتصادية الفاعلة في مختلف قطاعات الاقتصاد<sup>(٣)</sup>، ويجب تتبّع الآثار التي يُنتجها منح الائتمان المصرفي على جميع قطاعات الاقتصاد القومي<sup>(٤)</sup>،

(١) تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، انظر:

<https://asa.gov.eg/>

(٢) مريم وليم برسوم: دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠١٧-٢٠١٨م، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٣، العدد ٢، يوليو ٢٠٢٢، ص: ٥.

(٣) ( Papua New Guinea: Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Papua New Guinea, IMF Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia and Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020,p.76.

(٤) ( Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner:(2021), The Handbook of Credit Risk Management: Originating, Assessing, and Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons, p.90.

فهنالك انعكاسات مباشرة وأخرى غير مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي كالادخار والاستثمار والعمالة والتضخم والصادرات والواردات وحجم توفير النقد الأجنبي<sup>(١)</sup> وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً معالجة عجز الموازنة العامة.

---

(1) ( Roberto de Vera, Yun-hwan Kim :(2013),Local Government Finance, Private Resources, and Local Credit Markets in Asia, Volume 46 of Asian Development Bank: Economics and Research Department, Economics and Research Department, Asian Development Bank, p.77.

## الخاتمة

مسألة حسم كيفية نهائية بشكل فعّال من شأنها معالجة عجز الموازنة العامة أمرٌ حاولت مختلف الدراسات التوصل إليه، وكذلك الدراسة محل البحث، ومما لا شك فيه أيضاً أن المنهجيات المختلفة لحل مشكلة عجز الموازنة يُوجد منها ما هو له آثار سلبية بالغة؛ كمنهجية توظيف الخصخصة في سد عجز المالية، أو استنزاف سيولة الجهاز المصرفي أو الدين السيادي، فكل هذه الطرق لها آثار سلبية بالغة، وإنما الطريق الذي أشارت له الدراسة محل البحث وإن كان طريقاً غير مباشر لمعالجة عجز الموازنة إلا أن سلبياته محدودة، وبالدراسة يُمكن تضادها.

فتوجيه الائتمان المحلي وسيولته إلى دعم القطاعات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو خدمية؛ من أجل تعزيز حصتها في الناتج المحلي الإجمالي ودعم مساهمتها في الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي<sup>(١)</sup>، وبالتالي تخفيف الضغط على الإنفاق العام وعلى معدلات عجز الموازنة العامة، فتستطيع مختلف القطاعات الاقتصادية سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص بأن تُحقق أرباحها الخاصة، وترفع من حصتها التصديرية<sup>(٢)</sup>، وبالتالي تكون مصدراً أساسياً للنقد الأجنبي، وتناولت الدراسة هذه العناصر والتوقعات والعلاقات من خلال طرح توظيف سيولة الجهاز المصرفي لأوجه الائتمان المحلي، ثم إلقاء الضوء على ماهية الائتمان المحلي والتسهيلات الائتمانية، وتوجيه السيولة بالقطاع المصرفي لمعالجة عجز الموازنة، والإشارة إلى أهم القطاعات الاقتصادية التي وجّه لها الائتمان المحلي، وتحديد مبادرات البنك المركزي والقطاعات الممولة على مستوى أكبر مائة عميل مُقترض، ومتابعة أثر توجيه التسهيلات الائتمانية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، والإشارة إلى انعكاس الائتمان المحلي على أداء القطاعات الاقتصادية الممولة وصولاً إلى دور القطاعات الاقتصادية في معالجة عجز الموازنة.

(١) السيد محمد أحمد السريتي: الاقتصاد الجزئي «الناتج القومي - التدفق الدائري وقطاعات المجتمع - الطلب الكلي - السياسة المالية - التضخم - البطالة»، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٤، ص: ٤٥.  
(٢) سيد طه بدوي: دور الجهاز المصرفي في تنشيط القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص: ٤٢.



## النتائج

بعد استعراض دور الجهاز المصرفي في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص، وخلق دعم غير مباشر في تعزيز مساهمتها للموازنة العامة للدولة، وإعادة دفع السيولة مرة أخرى إلى الاقتصاد ككل؛ نلاحظ النتائج الآتية:

- أ. يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيسياً هاماً في دعم الاقتصاد ككل.
- ب. تُشكّل موجودات القطاع المصرفي حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- ت. لكل من القطاع المصرفي والقطاع الخاص دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد.
- ث. القطاعات الاقتصادية من شأنها منع التراجع في الميزان الكلي للموازنة العامة من خلال تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.
- ج. دعم القطاعات الاقتصادية التابعة للقطاع العام من شأنه الحد من نسبة الدين الحكومي، ودعم الناتج المحلي الإجمالي.
- ح. ضخ السيولة من شأنه التأثير بشكل إيجابي على مجموع عجز الموازنة وقيمة الديون.

## التوصيات

مما سبق الإشارة إليه حال تحليل مُتطلّبات مُعالجة عجز الموازنة العامة من خلال دعم الائتمان المحلي للقطاعات الاقتصادية يُمكن أن نُوصي بما يلي:

- أ. تعزيز توجيه السيولة للكيانات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص.
- ب. دعم أزمة حرب أوكرانيا؛ لخروج القطاعات الاقتصادية منها بخسائر محدودة.
- ت. مُعالجة عجز الموازنة العامة بالإيرادات وأرباح القطاعات يُؤتي ثمارًا إيجابية على الاقتصاد ككل.
- ث. إشراك القطاع الخاص في مناقشة واتخاذ القرارات وتثبيت توصياته.
- ج. الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت حاجة ضرورية.
- ح. توفير مناخ استثماري جيّد.
- خ. إزالة الإجراءات الإدارية التي تحول دون إتيان ثمار القوانين والتشريعات المُعززة للاستثمار.
- د. تطوير التعليم التقني؛ لتطوير قدرات العمالة والارتقاء بها في كل القطاعات.

## قائمة المراجع

### أولاً: كتب باللغة العربية:

- ١ - أحمد أبو الفتوح الناقه\_ السياسات الاقتصادية للدولة ومشكلاتها "الإنفاق الاستثماري - عجز الموازنة والدَّين العام - ميزان المدفوعات - النمو الاقتصادي"، دار التعليم الجامعي، ٢٠٠٢م.
- ٢ - \_ النظرية الاقتصادية الكلية "نظرية الاستهلاك - الطلب على رأس المال والإنفاق الاستثماري - عجز الموازنة العامة والدَّين العام - ميزان المدفوعات - النمو الاقتصادي"، دار التعليم الجامعي، ٢٠٠٢.
- ٣ - أحمد دلاور أحمد: دور السلطات العامة في تطوير منظومة الرقابة على الموازنة العامة للدولة للأنظمة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٩١٠٢.
- ٤ - أحمد عطشان: الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، ٤١٠٢.
- ٥ - أوميد محمود النقشبندي: الرقابة المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، ٩١٠٢.
- ٦ - حسن عواضة: المالية العامة "الموازنة، نفقاتها، وارداتها (ضرائب ورسوم)، القروض، الإصدار النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، ٩١٠٢.
- ٧ - سليمان إبراهيم الحسين: الرقابة على الإنفاق العام: دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية.
- ٨ - عبد العزيز حسوبة: الوجيه في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي "الصادر بالقانون رقم ٤٩١ لعام ٢٠٠٢"، دار محمود للنشر، ٢٠٠٢.
- ٩ - قاسم إبراهيم الحسيني \_ صناديق الثروة السيادية ودورها في دعم الموازنة العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- ١٠ - قاسم\_ المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، مؤسسه الوراق للنشر والتوزيع، ٢٢٢٠٢.
- ١١ - محمد السعيد شاهين\_ الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عجز الموازنة العامة للدولة وسبب العلاج، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٢٠٢.

- ١٢ - محمد \_عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة في تطوّر عجز الموازنة والأسباب المؤدّية إليه، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٢٠٢.
- ١٣ - محمد جاسم حمادي الحلبوسي: رقابة البرلمان والهيئات المستقلّة على الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، ٩١٠٢.
- ١٤ - محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، ٢٢٠٢.
- ١٥ - محمد ساحل: أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٢.
- ١٦ - مهدي سهر غيلان الجبوري: الموازنة العامة؛ وبنية الناتج القومي المحلي الإجمالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ٨١٠٢.
- ١٧ - مي محمد منيب: دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، المكتب العربي الحديث، ٦١٠٢.
- ١٨ - يوسف إبراهيم الخنيزي يوسف: الجهاز المصرفي ودعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، دار عبّيد للنشر والتوزيع والطباعة، ٨١٠٢.
- ثانياً: المجالات العلمية:
- ١ - مريم وليم برسوم: دراسة بعض المتغيّرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدّين العام المحليّ في مصر خلال الفترة من ٧٠٠٢/٦٠٠٢ - ٨١٠٢/٧١٠٢، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٣٢، العدد ٣، يوليو ٢٢٠٢.
- ٢- ياسر محمود أحمد عبد الرحمن & محمد رجب صديق هاشم: تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري "خلال الفترة من ٨٠٠٢-٢٠٢٢، المقالة ٢١، المجلد ٤١، العدد ٣١، يناير ٢٢٠٢، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف.

### ثالثاً: كتب باللغة الإنجليزية:

Ambar Ghosh, Chandana Ghosh:(2014) ), Public Finance, Phi Learning Pvt. Ltd.

Anthony Larsson, Robin Teigland: ,(2019) Routledge Studies In The European Economy, Routledge.

Bose D./ Ganesan S. & Marimuthu A.: ,(2016) An Introduction To Public Finance (Fiscal Economic), S. Chand Publishing.

D. Wildasin :(2013), Urban Public Finance, Routledge.

Dr. V. C. Sinha, , Dr. Ritika Gupta :(2021), Public Finance - SbpD Publications, SbpD Publications.

Harry Kitchen, Melville Mcmillan, Anwar Shah :(2019), Local Public Finance And Economics: An International Perspective, Springer Nature.

Harvey S. Rosen, Abdülkadir Civan, Ted Gayer :(2014), Economia E Discipline Aziendali, Mcgraw- Hill Series In Economics, Mcgraw- Hill Education.

Inge Kaul, Pedro Conceicao:(2016) ), The New Public Finance: Responding To Global Challenges, Director Office Of Development Studies Inge Kaul, United Nations Development Programme, Illustrated, Oxford University Press, Usa.

John G. Cullis, Philip R. Jones: ,(2000) Public Finance And Public Choice, Oxford University Press.

Kadir Caner Doğan, Ömer Uğur:(2021) ), Public Administration And Public Finance Research, Livre De Lyon.

Klaus Mathis (Dr. Iur.), Avshalom Tor:(2022) ),Law And Economics Of The Coronavirus Crisis, Volume 13 Of Economic Analysis Of Law In European Legal Scholarship, Springer Nature, P.44.

Lech Gąsiorkiewicz, Jan Monkiewicz :(2022), Digital Finance And The Future Of The Global Financial System: Disruption And Innovation In Financial Services, Routledge International Studies In Money And Banking, Publisher Taylor & Francis, 2022.

M. Maria John Kennedy :(2012), Public Finance, Phi Learning Pvt. Ltd.

Marguerite Robinson:(2001), The Microfinance Revolution: Sustainable Finance For The Poor, World Bank E-Library, World Bank Publications, P.77.

Marta Postuła :(2022), Public Financial Management In The European Union: Public Finance And Global Crises Routledge Studies In Public Economics And Finance, Routledge.

Mr. Sanjeev Gupta, Mr. Michael Keen, Ms. Alpa Shah, Ms. Genevieve Verdier: ,(2017) Digital Revolutions In Public Finance, International Monetary Fund.

Nodira Abdunazarova:2014) ),The Role Of Banks In The Regional Economic Development Of Uzbekistan: Lessons From The German Experience, Epubli.

R. H. Schmidt, H. D. Seibel, P. Thomes: ,(2016) From Microfinance To Inclusive Finance: Why Local Banking Works, Sparkassenstiftung, Illustrated, John Wiley & Sons.

Roberto De Vera, Yun-Hwan Kim: ,(2013) Local Government Finance, Private Resources, And Local Credit Markets In Asia, Volume 46 Of Asian Development Bank: Economics And Research Department, Economics And Research Department, Asian Development Bank.

Sylvain Bouteille, Diane Coogan- Pushner:2021) ), The Handbook Of Credit Risk Management: Originating, Assessing, And Managing Credit Exposures, Wiley Finance, John Wiley & Sons.

Thomas Fisher, M. S. Sriram: ,(2002) Beyond Micro-Credit: Putting Development Back Into Micro-Finance, Contributors Malcolm Harper, Oxfam, New Economics Foundation, Illustrated, Oxfam.

1. Research Paper:
2. Papua New Guinea: Request For Disbursement Under The Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; And Statement By The Executive Director For Papua New Guinea, Imf Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia And Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020.
3. The Acp Investment Facility: Does It Provide Added Value? : (Pursuant To Article 287(4), Second Subparagraph, Tfeu) ,European Court Of Auditors, Publications Office Of The European Union, 2015.
4. Guinea: Request For Disbursement Under The Rapid Credit Facility-Press Release; Staff Report; And Statement By The Executive Director For Guinea, Imf Staff Country Reports, International Monetary Fund. African Dept, International Monetary Fund, 2020.
- 5.
6. Solomon Islands: Requests For Purchase Under The Rapid Financing Instrument And Disbursement Under The Rapid Credit Facility-

Press Release; Staff Report; And Statement By The Executive Director For The Solomon Islands Imf Staff Country Reports, International Monetary Fund. Asia And Pacific Dept, International Monetary Fund, 2020.

#### رابعاً: مواقع الإنترنت:

1. [www.mof.gov.eg](http://www.mof.gov.eg).
2. <https://ecss.com.eg>
3. <http://www.imc-egypt.org>
4. <https://jes.journals.ekb.eg>
5. <https://www.idsc.gov.eg>
6. <http://www.nib.gov.eg>
7. <https://aps.aucegypt.edu>
8. [www.usaid.gov](http://www.usaid.gov)
9. <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/202202>
10. <https://data.albankaldawli.org/>
11. <https://scopereal.com/>
12. <https://hapijournal.com/>
13. <http://www.tda.gov.eg>
14. <http://repository.inp.edu.eg>
15. <https://www.cbe.org.eg>
16. <https://jocu.journals.ekb.eg> ›
17. <http://repository.inp.edu.eg>
18. <https://uabonline.org>
19. <https://www.petroleum.gov.eg>
20. <https://www.investinegypt.gov.eg>
21. <https://alriyadhmisr.com.eg>

## الملخص:

مسألة حسم كيفية نهائية بشكل فعّال من شأنها معالجة عجز الموازنة العامة أمرٌ حاولت مختلف الدراسات التوصل إليه، وكذلك الدراسة محل البحث، ومما لا شك فيه أيضاً أن المنهجيات المختلفة لحل مشكلة عجز الموازنة يوجد منها ما هو له آثار سلبية بالغة؛ كمنهجية توظيف الخصخصة في سدّ عجز المالية أو استنزاف سيولة الجهاز المصرفي أو الدّين السيادي، فكل هذه الطرُق لها آثار سلبية بالغة، وإنما الطريق الذي أشارت له الدراسة محل البحث وإن كان طريقاً غير مباشر لمعالجة عجز الموازنة إلا أن سلبياته محدودة، وبالدراسة يمكن تضادها.

فتوجيه الائتمان المحلي وسيولته إلى دعم القطاعات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو خدمية؛ من أجل تعزيز حصّتها في الناتج المحلي الإجمالي ودعم مساهمتها في الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي وبالتالي تخفيف الضّغط على الإنفاق العام وعلى معدّلات عجز الموازنة العامة، فتستطيع مختلف القطاعات الاقتصادية سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص أن تُحقّق أرباحها الخاصة، وترفع من حصتها التصديرية؛ وبالتالي تكون مصدراً أساسياً للنقد الأجنبي. وقد تناولت الدراسة هذه العناصر والتوقعات والعلاقات من خلال طرح توظيف سيولة الجهاز المصرفي لأوجه الائتمان المحلي، ثم إلقاء الضوء على ماهية الائتمان المحلي والتسهيلات الائتمانية، وتوجيه السيولة بالقطاع المصرفي لمعالجة عجز الموازنة، والإشارة إلى أهم القطاعات الاقتصادية التي وُجّه لها الائتمان المحلي، وتحديد مبادرات البنك المركزي والقطاعات الممولة على مستوى أكبر مائة عميل مُقترض، ومتابعة أثر توجيه التسهيلات الائتمانية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، والإشارة إلى انعكاس الائتمان المحلي على أداء القطاعات الاقتصادية الممولة؛ وصولاً إلى دور القطاعات الاقتصادية في معالجة عجز الموازنة.

## الكلمات المفتاحية:

الائتمان المحلي؛ يُشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية التي تُقدّمها المؤسسات المالية للقطاع العائلي والشركات في شكل قروض ومُشتريات الأوراق المالية غير السهمية، والاعتمادات التجارية، والحسابات المدينة الأخرى.



بيئة الائتمان: تعني جميع المنافع المالية أو الاعتمادات أو الحقوق أو الاستحقاقات أو المصالح ذات الطبيعة البيئية التي تمّ إنشاؤها، أو الناشئة عن المشروع.

كفاية رأس المال: هو مقدار رأس المال الذي يجب أن يكون لدى البنك أو أيّ مؤسسة مالية أخرى، كما هو مطلوب من قبل أيّ جهة تنظيم مالية. وعادة ما يتمّ التعبير عن ذلك كنسبة كفاية رأس المال للملكية كنسبة مئوية من الأصول المرجحة للمخاطر. ويتمّ وضع هذه المتطلبات موضع التنفيذ للتأكد من أنّ هذه المؤسسات لا تتحمّل نفوذاً مُفرطاً، وتُصبح مُعسرة.

# The Role Of The Domestic Credit Environment In Addressing The State's General Budget Deficit

**Dr.. Suha Maghawry Johari**

## **Abstract:**

The study discusses the role of local credit in addressing the state's general budget deficit by supporting and financing various economic sectors, The latter will play its role in supporting the state's public revenues, which has an effective and essential role in reducing the public budget deficit

Higher interest rates following the flotation of the Egyptian pound in 2016 made it costly for businesses and individuals to obtain funding from Egyptian banks. The depreciation of the currency also raised input costs for businesses and reduced their ability to expand operations, thereby reducing demand for funding to cover capital expenditure. Banks, meanwhile, found it easier to lend to the government in a high interest rate environment, further restricting private sector lending growth and solidifying a trend that has persisted in the domestic market. Indeed, banks held LE2.4trn (\$147.9bn) in government debt in September 2018, while their aggregate lending to private sector stood at a comparatively modest LE804.8bn (\$49.6bn).

An evolving monetary environment offers some hope of a favourable change in lending patterns. An improving inflation scenario has meant that the Central Bank of Egypt (CBE) has been able to loosen its monetary policy since early 2018. An overnight deposit rate that stood at nearly 19% in January 2018 was reduced to below 17% at the start of 2019 and just over 12% by January 2020. However, some observers have pointed out that, despite the availability of cheaper lending, a significant expansion in credit growth is dependent on a second area of monetary policy. Increasing money supply is, in their view, a necessary stage in the process of stimulating lending through policy tools. The CBE increased the reserve requirement ratio (RRR) for banks to 14% in late 2017, during a period of high inflationary pressures. This reduced Egypt's money supply

by LE400bn (\$24.7bn) and undermined the ability of banks to extend credit to customers, according to Cairo-headquartered investment bank Sigma Capital. With inflationary fears receding, the RRR is once more a viable tool at the CBE's disposal. For advocates of monetary policy-driven lending, a combination of reducing policy rates and boosting money supply through an alteration of the RRR is the fastest route to loan growth over the short term.

Another way to free up capital for lending is to making it more expensive for banks to hold government securities. In November 2018 the Cabinet approved a proposed amendment to the tax code that requires banks to include Treasuries income as part of their taxable income. The effects of this we can see it in 2020 - current and will vary from bank to bank depending on their asset allocation, the cost of funding and the proportion of their interest income derived from their Treasuries departments. However, one likely consequence of the move is a greater desire on the part of banks to shift their income from government securities towards private sector lending.

### **Key words:**

**Domestic Credit:** Domestic credit to private sector refers to financial resources provided to the private sector by financial corporations, such as through loans, purchases of nonequity securities, and trade credits and other accounts receivable, that establish a claim for repayment.

**Credit Environment:** means any and all financial benefits, credits, rights, entitlements or interests of an environmental nature that are created or otherwise arise from the Power Project.

the adequate amount (usually defined by regulators):**Capital Adequacy** of capital (shareholder money) a bank needs to hold, as a percentage of its risk-weighted assets.

